الملاحظة والفعل:

دور الحركات السياسية اليمنية في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن

Fight for Humanity

Berghof Foundation

هذا التقرير هو جزء من مشروع "الملاحظة والفعل: دور الحركات المسلحة والسياسية في اليمن وميانمار في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن"، الذي تنفذه المنظمتان وبدعم من مكتب وزارة خارجية ألمانيا الإتحادية (GFFO).

Federal Foreign Office

المؤلفات: وميض شاكر (المؤلف الرئيسي)، آن-كريستين سيوبيرج، وبيتول جوركم.

للاستشهاد: الملاحظة والفعل: دور الحركات السياسية اليمنية في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن، منظمة الكفاح من أجل الإنسانية ومؤسسة بيرغهوف، مارس 2024.

إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلفات ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة الكفاح من أجل الإنسانية أو مؤسسة بيرغوف أو مكتب وزارة خارجية ألمانيا الإتحادية.

التصميم والتنسيق: www.kathleenmorf.ch

تحرير وتدقيق اللغة: كاري غريس ليتاور.

الصور: ©صفحة الغلاف وصفحة 27 و 29: منال عمر/حضرموت؛ صفحة 7: عبير محمد/عدن؛ صفحة 11 و 23 و 35: راو ية العتواني/الحديدة؛ صفحة 12: سبأ جلاس/صنعاء.

نُشر من قبل:

Berghof Foundation

مؤسسة بيرغهوف
شارع الزيزفون 34
10969 برلين
ألمانيا
www.berghof-foundation.org

و

Fight for Humanity

منظمة الكفاح من أجل الإنسانية
150 روت دي فيرني
1211 جنيف 2
سويسري
www.fightforhumanity.org

جميع الحقوق محفوظة © 2024.

جدول المحتويات

مختصر الأسماء 4

1. ملخص 5

2. المقدمة 7

1.2 خلفية المشروع وأهدافه 7

2.2 المشاركة السياسية للنساء وحمايتهن في اليمن 8

3.2 المرأة والسلام والأمن في اليمن 10

4.2 المنهجية 12

3. نتائج البحث: التجمع اليمني للإصلاح (حزب الإصلاح) 13

1.3 فهم حزب الإصلاح لإطار عمل المرأة والسلام والأمن 13

2.3 السياسات الرسمية والالتزامات تجاه إطار عمل المرأة والسلام والأمن 14

3.3 الوضع الحالي والممارسات التي تتعلق بالمرأة والسلام والأمن 14

4.3 الجهات الفاعلة والعوامل الداعمة في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن 15

5.3 الفرص والتوصيات 16

4. نتائج البحث: المجلس الانتقالي الجنوبي 18

1.4 فهم المجلس الانتقالي الجنوبي ونظرته لإطار عمل المرأة والسلام والأمن 18

2.4 السياسات الرسمية والالتزامات تجاه إطار عمل المرأة والسلام والأمن 18

3.4 الوضع والممارسات الحالية التي تتعلق بالمرأة والسلام والأمن 20

4.4 الجهات الفاعلة والعوامل الداعمة في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن 21

5.4 الفرص والتوصيات 22

5. نتائج البحث: أنصار الله 24

1.5 فهم أنصار الله ونظرته لإطار عمل المرأة والسلام والأمن 24

2.5 السياسات الرسمية والالتزامات تجاه إطار عمل المرأة والسلام والأمن 25

3.5 الوضع والممارسات الحالية التي تتعلق بالمرأة والسلام والأمن 26

4.5 الجهات الفاعلة والعوامل الداعمة في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن 27

5.5 الفرص والتوصيات 28

6. الفرص والتوصيات 30

7. الخلاصة 33

مختصر الأسماء

CEDAW	اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CSO	منظمة مجتمع مدني
FDG	مجموعة نقاش بؤرية
GFFO	مكتب وزارة خارجية ألمانيا الإتحادية
GPC	المؤتمر الشعبي العام
IRG	الحكومة المعترف بها دولياً
MOSAL	وزارة الشئون الاجتماعية والعمل
NAP	خطة العمل الوطنية
NDC	مؤتمر الحوار الوطني
OSESGY	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن
SGBV	العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي
STC	المجلس الانتقالي الجنوبي
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNSCR	قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة
WPS	المرأة والسلام والأمن

1. ملخص

قامت منظمة الكفاح من أجل الإنسانية ومؤسسة بيرغهوف، بدعم من وزارة الخارجية الألمانية، بالتعاون لإنجاز بحث عمل تشاركي في اليمن ضم ثلاث حركات أو كيانات سياسية رئيسية: حزب الإصلاح، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وأنصار الله. وقد أجرى فريق من الباحثات المحليات، إلى جانب منسقة وطنية، هذا البحث لتحديد وفهم أفضل للعوامل التي تشجع هذه الحركات السياسية على تعزيز جهود التنفيذ لإطار المرأة والسلام والأمن (WPS)[1]، وخاصة في مجالات حماية النساء والفتيات ومشاركتهن السياسية في حالات النزاع المسلح.

أجرت الباحثات المحليات 50 مقابلة مع عضوات وأعضاء، منتسبي ومنتسبات الحركات الثلاث , بما في ذلك شخصيات في مناصب قيادية. بالإضافة إلى ممثلات وممثلين لمنظمات المجتمع المدني وناشطات في الحراك النسائي. كما قامت عضوات الفريق بعقد مقابلات مع عدد محدود من أصحاب المصلحة الخارجيين وتيسير 3 مجموعات نقاش بؤرية.

طرحت الباحثات خلال المقابلات أسئلة حول تصورات الحركات السياسية الثلاث ولوائحها وممارساتها واحتياجاتها والتقدم المحرز والتحديات المتعلقة بتنفيذ إطار المرأة والسلام والأمن، ثم تمت كتابة التقرير من خلال عملية تشاركية. فقد تمت صياغة الفصول بشكل مشترك من قبل الباحثات (باللغة العربية)، والمنسقة، وفريق المشروع الدولي، ثم عرضت كل باحثة فصولها على الحركات السياسية المعنية في ثلاث اجتماعات تشاورية لمراجعة وتنقيح المسودة النهائية والحصول على الموافقة عليها من قبل كل حركة. بالإضافة إلى ذلك، تم عرض البيانات المجمعة ومناقشتها من قبل فريق المشروع في عمان، الأردن، لتحديد نتائج البحث الرئيسية.

على الرغم من المستويات المنخفضة عمومًا لمشاركة النساء في مناصب القيادة في اليمن، والتي تفاقمت أكثر بسبب سنوات النزاع، كشف البحث أن النساء يشاركن بشكل نشط في المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية للحركات السياسية الثلاث التي شملتها الدراسة، حيث تتمتع النساء بتمثيل سياسي في الهياكل الثلاثة للحركات، وإن كان ذلك بنسبة منخفضة. كما تشارك النساء بنشاط في مختلف مستويات العملية الدبلوماسية السياسية وفي محادثات السلام، سواء من خلال حركاتهن السياسية أو من خلال أنشطة المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية.

1 اعتمد مجلس الأمن 10 قرارات بشأن المرأة والسلام والأمن، أولها كان القرار 1325 (2000)، وآخرها القرار 2493 (2019). وجميع هذه القرارات تشكل إطار عمل أو أجندة المرأة للسلام والأمن، وهي بمثابة إطار عمل سياسي يعمل على تعزيز ادماج النوع الاجتماعي في عمليات بناء السلام، إذ يركز الإطار على مفهوم أكثر شمولاً واتساعاً لتحول النزاعات. ويحدد إطار عمل المرأة والسلام والأمن أربع ركائز لتنفيذه، وهي:1) مشاركة النساء على جميع مستويات صنع القرار،2) حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي،3) الوقاية من العنف ضد النساء من خلال تعزيز حقوق النساء والمساءلة وإنفاذ القانون، 4) الإغاثة والإنعاش من خلال تطوير معايير حساسة للنوع الاجتماعي في المجال الإنساني. ويستخدم مصطلح (إطار عمل) في سياق هذا التقرير بدلاً عن كلمة "أجندة" الأكثر شيوعاً وذلك لتجنب أي ارتباطات سلبية لكلمة "أجندة" والتي قد تفهم على أنها تشير إلى شيء تفرضه جهة معينة على جهة أخرى، وهو قرار تم اتخاذه بناء على تعليقات من المشاركين في البحث.

وأظهرت إحدى نتائج البحث أن النساء في الحركات الثلاث يشاركن بنشاط في الأنشطة المتعلقة بالأمن والحماية, بما في ذلك اللجان المجتمعية الرائدة, ويشاركن في الحراك والمطالبات التي تنادي بإطلاق سراح أسرى الحرب والمعتقلين والمختطفين, ودعم أسر الشهداء والجرحى, وتقديم الدعم اللوجستي إلى جبهات القتال, والدفاع عن حقوق النساء والفتيات في حرية التنقل والتعليم والتمكين الاقتصادي.

وتوصل البحث إلى أن الأنظمة واللوائح الخاصة بالحركات الثلاث التي تناولها البحث – حزب الإصلاح, والمجلس الانتقالي الجنوبي, وأنصار الله – لا تشمل مفهوم الحماية للنساء والفتيات, خاصة في أوقات النزاع المسلح. ولا تزال هذه القضية غير مذكورة في نتائج مؤتمر الحوار الوطني أو في التشريعات بشكل عام. وقد نشأت الحاجة إلى فتح حوار حول حماية النساء والفتيات ومشاركتهن داخل الحركات السياسية, وفي المجتمع الأوسع ومع الجهات الفاعلة خارج الحركات (لا سيما في المجتمع المدني والمنظمات الدولية) وكذلك بين الحركات, وهو ما طالب به الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من الحركات الثلاث.

كما أكدت نتائج البحث على العلاقة المهمة بين مشاركة النساء وحمايتهن في اليمن, فقد كان من الواضح أن مشاركة النساء كانت تتأثر سلباً في الحالات التي يتعذر فيها تقديم حماية حقيقة لهن. ومع ذلك, فقد ثبت أيضًا أن العكس صحيح, أي أن تراجع مشاركة النساء يمكن أن يساهم في استمرار فشل تدابير الحماية, إذ لا يتم إعطاء الأولوية لقضايا حماية النساء والفتيات, ولذلك يجب إنشاء آليات مشاركة آمنة للنساء في الحركات السياسية.

تظهر نتيجة رئيسية أخرى من نتائج البحث أن الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة وحماية النساء والفتيات اليمنيات تحتاج إلى تكييف لتناسب السياق المحلي, وأن يتبناها كل من الرجال والنساء في الحركات السياسية حتى تكون فاعلة وذات جدوى. علماً أن النساء العاملات ضمن الحركات الثلاث يمتلكن تجربة محلية مرتبطة بإطار المرأة والسلام والأمن, تتماشى بشكل وثيق مع مفهوم الأمن الإنساني. وتستحق هذه التجربة المحلية الاهتمام والتطوير لتمكين النساء من لعب دور قيادي في المشاركة السياسية والحماية, بما في ذلك الوقاية من النزاعات على مستوى الحركة السياسية والمجتمع والدولة.

يوصي البحث بإعداد برامج وتدخلات وأنشطة ملموسة مع الحركات السياسية, والتي قد تشمل: الحوارات الداخلية, وتعزيز المناقشات بين قيادة الحركة والمجموعات النسائية, ودمج رؤى النساء وركائز إطار عمل المرأة والسلام والأمن في عمليات التطوير التنظيمي والحوكمة, وإجراء أنشطة التدريب وتنمية القدرات لكل من النساء والرجال داخل هذه الحركات. علاوة على ذلك, لابد من تعزيز مشاركة النساء من خلال مبادرات المجتمع المدني المحلية والدولية, وتوسيع نطاق الدعم السياسي والبرنامجي واللوجستي والمالي لأنشطة النساء, وتعزيز مشاركة النساء في جميع مستويات التمكين الاقتصادي, ومشاريع مرونة المجتمع, والتعليم والحماية والدعم النفسي للنساء والفتيات.

وفي حين أن إيجاد حلول محلية وداخلية أمر ضروري, تحتاج النساء أيضًا إلى تعزيز مهاراتهن وثقتهن حتى يتمكن من تقديم مساهمات أكثر تأثيرًا. ومن الضروري بنفس القدر أن يتم الاعتراف رسميًا بهذه المساهمات ودعمها, سواء داخل الحركة أو من قبل الجهات الفاعلة الخارجية.

2. المقدمة

يقدم هذا الفصل التمهيدي معلومات عامة سياقية تؤطر هذا التقرير, وموضوعه الرئيسي, ومنهجية البحث. ويلي هذا الفصل, فصول منفصلة يتناول كل فصل منها واحدة من الحركات السياسية التي تمت دراستها, وتروي فهمهم لإطار المرأة والسلام والأمن, وسياساتهم والتزاماتهم المتعلقة به, بالإضافة إلى الوضع الحالي والممارسات والجهات الفاعلة والعوامل التي تساعد على تنفيذ الحركات لإطار المرأة والسلام والأمن, ثم تعرج على الفرص والتوصيات المقترحة للتغلب على التحديات التي حددها المشاركات والمشاركون في البحث. ويُختتم التقرير بتحليل شامل للنتائج والاستنتاجات الرئيسية.

1.2 خلفية المشروع وأهدافه

تواجه النساء والفتيات في البلدان التي تمزقها النزاعات المسلحة, مثل اليمن وسوريا والعراق وليبيا وفلسطين, أعمال عنف مكثفة بسبب النزاعات المستمرة, إذ غالباً ما يكون تنفيذ ركائز إطار عمل المرأة والسلام والأمن من قبل الدول والجهات الفاعلة الدولية قاصراً, ويركز فقط على تمثيل النساء بشكل رمزي وصوري بدلاً من السعي نحو الإصلاح المنهجي الحقيقي وتطبيق الاجراءات والتدابير العملية.[2] وهذا النهج لا يقوم حقاً بمعالجة مسألة المشاركة الهادفة للنساء في عمليات السلام.

يبدو أن أحد القيود الملموسة هنا هو عالمية قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن, فهي تفتقر إلى الدقة والخصوصية اللازمة لمعالجة القضايا الخاصة بكل بلد وتجارب الأمم المختلفة, وتأثير الجهات الفاعلة غير الدولية على تنفيذ إطار المرأة والسلام والأمن في هذه السياقات المختلفة.

تدعو النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى اتباع نهج شمولي يدمج القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لفهم قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن وإصداراته اللاحقة. هذا, وتجسد التوصية رقم 30 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (CEDAW) هذا النهج من خلال مواءمة القرار 1325 مع أطر القانون الدولي الأوسع واعتبارات حالات النزاع,[3] كما يتماشى هذا النهج مع الحاجة الماسة لتوطين جهود إطار عمل المرأة والسلام والأمن.

2 UN Women. (2021). WOMEN, PEACE AND SECURITY IN THE ARAB REGION. Policy Brief. Available at: https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/2021/07/WPS-Policy%20Paper-EN.pdf.

3 اعتمد مجلس الأمن.

تشترك المنظمتان اللتان تقودان هذا المشروع, وهما منظمة الكفاح من أجل الإنسانية ومؤسسة بيرغوف, في تبني رؤية تعتمد على نهج شامل وإيجابي للمشاركة في الحوار والترويج للممارسات الجيدة وعرض أمثلة تعبر عن الاحترام من أجل تحديد ودعم مواقف وسلوكيات أطراف النزاع والأطراف السياسية التي تحاول المطالبة بحقوق المرأة وتعزيزها. هذا, وتتمتع المنظمتان بخبرات تكاملية في مجال مشاركة النساء وحمايتهن, وبناءً على ذلك, يركز المشروع بشكل خاص على هاتين الركيزتين لإطار عمل المرأة والسلام والأمن.

في مرحلة سابقة, أجرت منظمة الكفاح من أجل الإنسانية ومؤسسة بيرغهوف, بدعم من وزارة الخارجية الفيدرالية الألمانية, في العام 2022 مشروعاً بحثياً تشاركي في ميانمار. ركز ذلك البحث المكثف, الذي استمر مدة 6 أشهر, على الدور الذي يمكن أن تلعبه الحركات المسلحة والسياسية في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن. واعتمدت الدراسة على تجارب حركتين مسلحتين عرقيتين من ميانمار: الحزب التقدمي الوطني الكاريني (KNPP) واتحاد كارين الوطني (KNU).

أجرى فريق البحث مقابلات مع قادة الحركتين وكذلك مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة, وبعض الناشطات, وأصحاب المصلحة الخارجيين, وأنتج تقريراً بحثياً[4] وموجز سياسات.[5] أنتجت منظمة الكفاح من أجل الإنسانية ومنظمة بيرغهوف ونشرت معلومات جديدة سلطت الضوء على العوامل التي تحفز الحركات المسلحة والسياسية غير الحكومية خلال تلك المرحلة الأولى من المشروع على الالتزام بإطار عمل المرأة والسلام والأمن أو تعزيزه أو تنفيذه. كما تواصلت المنظمتان مع الجهات الفاعلة في مجال السياسات والجهات المانحة لمناقشة كيفية مواجهة هذا التحدي في خطط العمل الوطنية, ودعم تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن من منظور دولي وحكومي في المناطق التي تسيطر عليها الحركات المسلحة والسياسية.

بناءً على هذه الأنشطة المذكورة أعلاه, يقدم هذا التقرير مجموعة جديدة من البيانات والتحليلات الأصلية التي تم إجراؤها من خلال البحث التشاركي مع ثلاث حركات سياسية من اليمن (الجنوب والشمال). يهدف هذا البحث إلى فتح قنوات اتصال مع هذه الجهات الفاعلة بشأن حماية ومشاركة النساء والفتيات, وإتاحة الفرصة لهن لإبداء آرائهن حول قضايا إطار عمل المرأة والسلام والأمن والمساهمة في تعزيز حقوق المرأة. ويهدف أيضًا إلى عرض رؤى فريدة حول العوامل التي تحفز الحركات السياسية على الترويج لحماية ومشاركة النساء والفتيات, على أمل تحديد سبل لمزيد من المساهمة في التنفيذ الكامل لإطار المرأة والسلام والأمن في اليمن.

تهدف النتائج الواردة في هذا التقرير في المقام الأول إلى أن تكون ذات صلة بالحركات السياسية المعنية, كما تسعى أيضًا إلى تقديم المساعدة للعاملين على الأرض والحكومات والجهات الفاعلة السياسية الأخرى التي تعمل على تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن في اليمن وخارجها. هذا ويمكن العثور على توصيات دقيقة ومحددة أكثر في موجز السياسات[6] المصاحب لهذا التقرير البحثي.

2.2 المشاركة السياسية للنساء وحمايتهن في اليمن

لقد أدى تعاقب النزاعات المسلحة على مدى السنوات الستين الماضية من تاريخ اليمن السياسي الحديث إلى عدم قدرة اليمن على تعزيز مكانته كدولة, مما أدى إلى تأخر التطورات السياسية, والاقتصادية, والاجتماعية والأمنية. وقد أثر هذا التراجع العام على جميع اليمنيين, وخاصة النساء والفتيات.

لا تحظى مفاهيم مشاركة النساء وحمايتهن بالاهتمام الكافي في الفلسفة السياسية للدولة اليمنية, ولا تكاد تذكر في الدستور الحالي. تتأثر الثقافة السياسية للدولة اليمنية بالتصور الإسلامي للمشاركة والحماية: أي أن المشاركة محصورة بين أفراد النخبة, في حين أن الحماية, خاصة للنساء والأفراد, هي مسؤولية الأسرة والمجتمع, بينما الدولة مسؤولة عن حماية أمنها الوطني ومؤسساتها. وفي هذه الحالة, فإن تراجع تمثيل النساء في المناصب القيادية ومواقع صنع القرار قد يعكس ثقافة دينية واجتماعية تجد صعوبة في اعتبار النساء جزءاً من النخبة السياسية.

4 Zin Mar Phyo, *Observe and Act: The Role of Armed and Political Movements in the Implementationof the Women, Peace and Security Agenda in Myanmar*, Berghof Foundation and Fight for Humanity, December 2022. متوفرة على الرابط التالي: https://3848af19-2ed2-4045-b6ea-b721d748e98d.usrfiles.com/ugd/3848af_5ff14fcf3b984e299503ff2c3ae0eaf6.pdf.

5 Ann-Kristin Sjöberg, Véronique Dudouet, Katharina Schmitz, Tilman Papesch. *Observe and Act: Opportunities and Challenges for the Implementation of the Women, Peace & Security Agenda in Areas Controlled by Armed and Political Movements. Policy Brief*. Berghof Foundation and Fight for Humanity, December 2022. متوفرة على الرابط التالي: https://7c447a88-21ac-4bc7-8e5c-621fa2429435.usrfiles.com/ugd/7c447a_35676b546e3c44fd8e01e6ef7af0b180.pdf.

6 Ann-Kristin Sjöberg, Wameedh Shakir, and Véronique Dudouet. *Empowerment Lies Within: Opportunities and Challenges for the Implementation of the Women, Peace & Security Framework by Political Movements in Yemen. Policy Brief*. Fight for Humanity and Berghof Foundation. February 2024.

يعيش سكان اليمن، بما في ذلك أكثر من 15 مليون امرأة وفتاة، في حالة نزاع منذ ما يقرب من 10 سنوات. ولطالما كانت المشاركة السياسية للنساء محدودة حتى قبل الحرب، فوفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، كانت اليمن أسوأ دولة في العالم من حيث التمثيل والمشاركة السياسية للنساء في عام 2014. وعلى أعلى مستوى سياسي، لم يكن يتم تعيين سوى وزيرتين من أصل ثلاثين وزيراً (6,6%).[7] وهناك مقعد واحد فقط شغلته امرأة (تم انتخابها في عام 2023) من بين 301 مقعداً في البرلمان اليمني، وهناك عضوتان فقط في مجلس الشورى[8] المؤلف من 111 مقعداً، ولا يتجاوز تمثيل النساء في المجالس المحلية نسبة 1% (المنتخب في عام 2006) وتمثيل النساء في المناصب الوزارية نسبة 0.1 (حيث يمثل الرقم 1 حالة المساواة الكاملة).[9]

لم يسهل النزاع، الذي اندلع عام 2014، إدماج النساء في أحدث حكومة شكلتها الحكومة المعترف بها دولياً (والمعروفة أيضاً باسم الحكومة الشرعية) في عام 2020، نتيجة لاتفاق تقاسم السلطة بين الحكومة المعترف بها دولياً والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي توسطت فيه المملكة العربية السعودية في عام 2019 عبر اتفاق الرياض، إذ لم تضم الحكومة أي وزيرة لأول مرة منذ عشرين عاماً).[10]

وكاستثناء لهذه الحالة، قدم مؤتمر الحوار الوطني (NDC) الذي عقد في الفترة المفعمة بالأمل التي أعقبت احتجاجات في اليمن، مساحة أكبر للمشاركة السياسية للنساء، بشكل واعداد غير مسبوقة، إذ شاركت 152 عضوة في مؤتمر الحوار الوطني المؤلف من 565 عضواً. ومع ذلك، عند النظر إلى ديناميكيات القوة داخل مؤتمر الحوار الوطني، يمكن القول بأن مشاركة النساء لم تكن كافية في المواضيع والمجالات الأهم، فلم يكن هناك إلا خمس نساء فقط في اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني المكونة من 31 عضوًا، وأربع نساء فقط في اللجنة المكونة من 17 عضوًا المكلفة بصياغة الدستور. وعلى الرغم من ذلك، يبقى هذا تحسناً مقارنة بمستويات المشاركة السابقة، وربما هو نتيجة للدور المهم الذي لعبته النساء في احتجاجات عام 2011.[11] ومع ذلك، فإن التكافؤ بين الجنسين لا يزال بعيد المنال.

حددت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني مشاركة النساء في كوتا لا تقل عن 30% في جميع السلطات والهيئات الحكومية. ولدى الأحزاب السياسية أيضاً لوائح داخلية تنص على كوتا للنساء تتراوح بين 15% إلى 25%. ومع ذلك، لا تقوم الأحزاب والحركات السياسية الرئيسية في اليمن بتطبيق هذا على أرض الواقع، حيث لا يزال التمثيل السياسي للنساء في المناصب القيادية وصنع القرار منخفضًا. وهذا هو الحال في الحركات السياسية التقليدية، مثل حزب الإصلاح، الذي تأسس عام 1990، وفي الحركات السياسية المؤسسة حديثًا، مثل المجلس الانتقالي الجنوبي (STC).

7 Elham Manea, (2021), Gender in Post-War Power-Sharing, Governance Arrangements, and Restoration of State Institutions: Background Paper for OSESGY's Gender Unit, June 2021.
8 مجلس الشورى في اليمن هو مجلس يمارس السلطة التشريعية ويعتبر المجلس الأعلى لمجلس النواب اليمني أو البرلمان.
9 المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين، 2014.
10 Elham Manea, (2021), op.cit.
11 Shakir, W. (2015). Women and Peacemaking in Yemen: Mapping the Realities, Crisis Management Initiative (CMI), September 2015.

نرى على سبيل المثال أن الحزب الاشتراكي اليمني يضم ثلاث نساء في المكتب السياسي من أصل29 عضواً (10%), ونجد خمس نساء من بين 34 عضواً (14%) في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعب العام,و89 امرأة يشكلن 10% من أعضاء أمانته العامة البالغ عددهم 886 عضواً. وضمت الأمانة العامة لحزب الإصلاح امرأة واحدة من بين أعضائها الخمسة عشر (6.6%)؛ ويضم مجلس الشورى لحزب الاصلاح 13 عضوة من أصل 130 عضواً (10%) في حين يحتل الحزب الناصري رقماً أعلى حيث يبلغ عدد النساء 27 امرأة في اللجنة المركزية من أصل 90 عضواً (30%), وامرأتين من أصل 16عضواً (12.5%)[12] في أمانته العامة. وتتضمن لوائح المجلس الانتقالي الجنوبي وجمعيته الوطنية أحكاماً تدعم تمثيل النساء وتمكينهن, بما في ذلك منح النساء 30% من التمثيل والمشاركة في مختلف الهيئات. ويضم المجلس الانتقالي الجنوبي 10 دوائر عليا, ترأس ثلاثة منها فقط نساء, وتضم جمعيته العمومية, وهي بمثابة البرلمان للمجلس,303 عضواً, 36 منهم نساء (12%). وينطبق الشيء نفسه على مستويات القيادة الأخرى. أما بالنسبة لحركة أنصار الله, فعلى الرغم من وجود نساء في مناصب رسمية وفي مناصب قيادية عليا, إلا أنهن لا يتمتعن دائماًبنفوذ قوي على عملية صنع القرار, ويشمل ذلك العاملات في الأجهزة الأمنية.

صادقت اليمن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 1984 واتفاقية حقوق الطفل في عام 1991[13]. ويشير الدستور اليمني الحالي (1991) إلى المساواة بين المرأة والرجل, ولكنه ينص أيضاً على أن "للمرأة حقوق وعليها واجبات تحددها الشريعة." يؤكد هذا مؤشر على أن المشهد القانوني في اليمن معقد, إذ يجمع بين عناصر القانون الوضعي والشريعة والممارسات العرفية والتقاليد القبلية, التي تتفاعل معاً بشكل يجعل النساء والفتيات في اليمن عرضة للعنف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإقصاء والتمييز.[14] كما أنه يحدد الوضع القانوني للنساء والفتيات في القانون الوضعي, ولا سيما فيما يتعلق بأحوالها الشخصية والقانون الجنائي, وهي مستمدة إلى حد كبير من التشريعات الاسلامية.[15]

حددت مخرجات الحوار الوطني مشاركة النساء بحصة لا تقل عن 30% في كافة الهيئات والهيئات الحكومية كما هو مذكورة أعلاه, كما نصت مخرجات الحوار الوطني على حماية النساء والفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الإعاقة أثناء وبعد النزاعات المسلحة[16], وعلى وضع تدابير انتقالية خاصة لضمان المساواة للنساء والفتيات أثناء النزاعات والانتهاكات, وإدماج النوع الاجتماعي في آليات العدالة الانتقالية من بين أحكام أخرى تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.[17]

3.2 المرأة والسلام والأمن في اليمن

تعمل مجموعة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في اليمن. ومن بين تلك الجهود, تعاون مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن (OSEGY) مع عدد من الشركاء الدوليين في مجموعة واسعة من الجهود منذ منتصف عام 2015. وتشمل هذه الجهات الفاعلة المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويمثل الشركاء المحليون, مثل منتدى التنمية السياسية (PDF) بالشراكة مع مؤسسة بيرغهوف, ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (SCSS), وشركة ديب روت للاستشارات(DeepRoot Consulting), جهات فاعلة مهمة في المجتمع المدني وناشطة في بناء السلام. ولا يمكن أن نغفل القمة النسوية, وهي لقاء سنوي يعقد في مدينة عدن, كنشاط تنظمه مؤسسة وجود للأمن الإنساني(Wogod), ويجمع 200 من القيادات النسائية والشابة التي أنتجت خارطة طريق السلام النسوي في اليمن. بالإضافة إلى ذلك, هناك العديد من خرائط الطريق بشأن المرأة والسلام والأمن, وخطط العمل, والرؤى, والأطر.[18] مثل خارطة الطريق النسوية في اليمن.[19]

12 Manea, E. (2021).

13 Al-Zwaini, L. (2012). *The Rule of Law in Yemen: Prospects and Challenges*. The Hague Institute for the Internationalization of Law. متوفرة على الرابط التالي: https://issuu.com/openbriefing/docs/rule_of_law_in_yemen/15
في عام 2013, أكثر من 65 % من الفتيات تزوجن دون سن.
The Crisis in Yemen A Crisis for Women and Girls", Reliefweb, 31.03.2023: https://reliefweb.int/report/yemen/crisis-yemen-crisis-women-and-girls.

14 OECD. (2015). *SIGI 2014 Synthesis Report*. Available at: http://www.oecd.org/dev/development-gender/BrochureSIGI2015-web.pdf.

15 Al-Zwaini, L. (2012), op.cit.

16 The Republic of Yemen, *The Comprehensive National Dialogue Document, The Comprehensive National Dialogue Conference*, Sanaa, 2013–2014, p. 105, 147 and 199. متوفر على الرابط التالي: https://www.peaceagreements.org/masterdocument/1400

17 المرجع السابق, ص.70g 71.

18 See Sana'a Center for Strategic Studies, *Women's Voices in Yemen's Peace Process: Priorities, Recommendations, and Mechanisms for Effective Inclusion*, 25 January 2023.
متوفر على الرابط التالي: https://www.peaceagreements.org/masterdocument/1400

19 للمزيد من التفاصيل, راجع: Peace Track Initiative, *Feminist Peace Roadmap in Yemen: A Guiding Framework for Mediators and Negotiators* March 2023. متوفر على الرابط التالي: https://peacetrackinitiative.org/wp-content/uploads/2023/02/Rodamap-udated-1.pdf

اعتمدت الحكومة المعترف بها دولياً (IRG) خطة عمل وطنية (NAP) لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن في ديسمبر 2019 بشكل رسمي.[20] واستجابة لذلك، تم وضع خطتي عمليات في عامي2022 و 2023. وبدعم فني من فريق خبراء المرأة والسلام والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحت إشراف وبقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية، قام فريق عمليات خطة العمل الوطنية بوضع خطة تنفيذ السنة الأولى لخطة العمل الوطنية. ركزت هذه الخطة على ثلاثة أهداف رئيسية: أ) إضفاء الطابع المؤسسي على خطة العمل الوطني، وبناء قدرات أصحاب المصلحة والشركاء في خطة العمل الوطنية؛ ب) تحديد القضايا ذات الأولوية في مجال حماية المرأة والسلام والأمن؛ ج) تعبئة الموارد.

وركزت الخطة العملياتية لعام 2023 على تنفيذ الأهداف التالية: أ) تحسين أداء المؤسسات الأمنية والعدلية لتكون مستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي – مع التركيز على محافظة عدن كمشروع تجريبي؛ ب) تعميم أهداف خطة العمل الوطنية لليمن في هياكل وسياسات الوزارات القطاعية وتمكين صناع القرار والمخططين ومقدمي الخدمات بالأدوات اللازمة لدمج النوع الاجتماعي في خططهم وميزانياتهم القطاعية؛ ج) تعزيز دور منظمات المجتمع المدني لاستخدام الأدوات المحلية المناسبة للمناصرة والحملات، وخاصة وسائل الإعلام الرئيسية ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي لتعبئة المجتمعات المحلية بشأن قضايا المرأة والسلام والأمن – الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والوقاية منهما.[21]

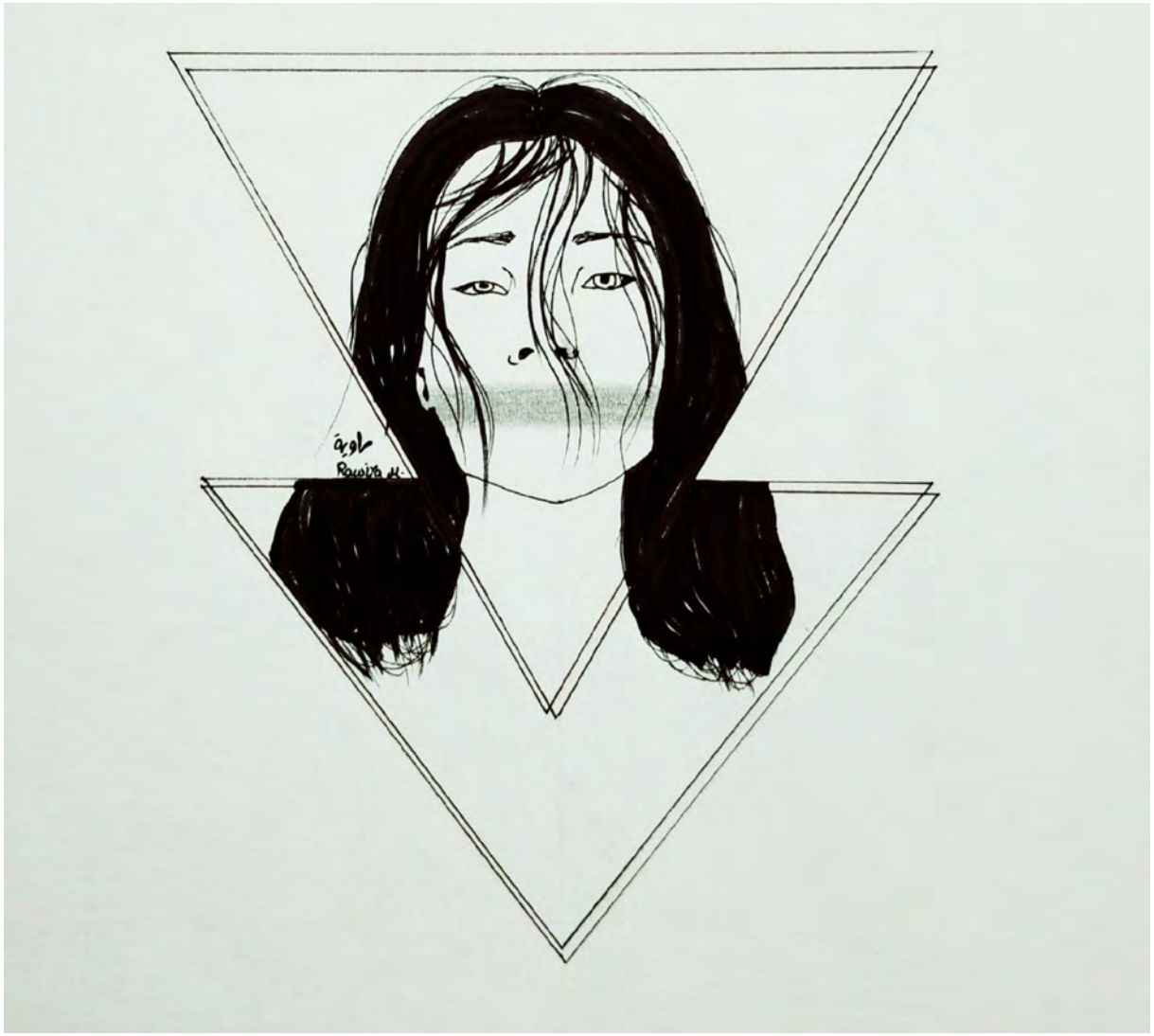

20 PeaceWomen 2020. National-Level Implementation. Women‹s International League of Peace and Freedom, United Nations Office. Available at https://www.peacewomen.org/member-states.

21 MoSAL, UNDP, 2023, National Action Plan for the Implementation of the Women, Peace and Security Agenda – Yemen NAP, Yemen NAP Second Year Operational Framework (January–December 2023).

4.2 المنهجية

تم في أبريل 2023 وبدعم من فريق منظمة الكفاح من أجل الإنسانية تشكيل فريق محلي من ثلاث باحثات ومنسقة, شاركن في مناقشة وإعداد منهجية البحث, ثم أجرى الفريق المحلي في الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2023 بحثاً تشاركياً مع ثلاث حركات سياسية من شمال وجنوب اليمن: حزب الإصلاح والمجلس الانتقالي الجنوبي وأنصار الله, لفهم العوامل التي يمكن أن تشجعهم على تعزيز تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن, وخاصة مشاركة النساء سياسياً وحماية النساء والفتيات في سياقات النزاع.

تم إجراء ما مجموعه 46 مقابلة (27امرأة و 19رجل) مع قادة وأعضاء الحركات الثلاث (الإصلاح:20 مقابلة, المجلس الانتقالي الجنوبي:20 مقابلة, وأنصار الله:6 مقابلات). بالإضافة إلى عقد ثلاث مجموعات نقاش مركزة مع ممثلي المجتمع المدني في عدن (11 امرأة و1 رجل). وتم إجراء 5 مقابلات مع أصحاب المصلحة الخارجيين. وأعتُبر خطاب عبد الملك الحوثي, بصفته زعيم أنصار الله, في يوليو 2023 , والذي صدر أثناء جمع البيانات, مصدراً أساسياً للبيانات, وقد تم تقديمه بالتزامن مع المقابلات التي تم إجراؤها.[22]

وفي بداية سبتمبر 2023, شارك الفريق المحلي في ورشة عمل لمدة يومين في عمان, الأردن لعرض وتحليل النتائج الأولية للبحث, وشاركت المنسقة المحلية في اجتماع حوار السياسات في برلين في نهاية سبتمبر لتعزيز مناقشة النتائج.

استنادًا إلى منهجية بالبحث التشاركي التي تعمل على تعزيز عملية السلام والأمن بقيادة محلية, وتدعيم عملية توطين إطار عمل المرأة والسلام والأمن من قبل الحركات السياسية, يعرض هذا التقرير النتائج الرئيسية لحالات الدراسة الثلاث. تمت كتابة التقرير وفق عملية تشاركية, حيث تمت صياغة الفصول باللغة العربية من قبل الباحثات والمنسقة وفريق المشروع الدولي, مع الاحتفاظ بالعبارات والمفردات والصياغات الأصلية التي عبر عنها المشاركون والمشاركات في البحث, الذين أجريت معهم المقابلات باللغة العربية. تم بعد ذلك عرض مسودات الفصول في ثلاث اجتماعات تشاورية (اجتماع واحد مع كل حركة) لمراجعة وتنقيح وإقرار المسودة النهائية للفصل الذي يتناول الحركة. علاوة على ذلك, تم اعتماد صياغة هذا التقرير بما يتناسب مع السياق اليمني والحركات المحددة, ونتيجة لذلك, يقدم التقرير وجهات نظر الحركات الثلاث والتزاماتها بشأن تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن بكلمات ممثليها.

سيقوم المشروع أخيراً, وبموافقة الحركات الثلاث, بتنفيذ أنشطة النشر والتوعية السياسية عن الوضع في اليمن, بما في ذلك إنتاج فيديو قصير حول المرأة والسلام والأمن سيعرض بعض نتائج ورسائل البحث, بالإضافة إلى ملخص سياسات[23] سيعرض الاستنتاجات الرئيسية والتوصيات لأصحاب المصلحة الخارجيين.

22 كلمة زعيم أنصار الله, عبدالملك الحوثي17. يوليو 2023. متوفرة على: https://www.saba.ye/ar/news3252193.htm

23 Sjöberg, A (2024) op.ci.

3. نتائج البحث: التجمع اليمني للإصلاح (حزب الإصلاح)

1.3 فهم حزب الإصلاح لإطار عمل المرأة والسلام والأمن

يتمتع حزب التجمع اليمني للإصلاح (حزب الإصلاح), الذي تأسس في العام 1990, بتجربة سياسية كبيرة, ولديه اهتمام بمشاركة النساء السياسية وفي حماية حقوقهن, إذ تضمن اللوائح والأنظمة الداخلية تمثيل النساء في هياكل الحزب وعلى كافة المستويات التنظيمية ابتداءً بمستوى المديريات أو المحافظات ووصولاً إلى جميع المجالات الفئوية كالطلاب, والأطباء, وغيرها.

لكن الممارسة على أرض الواقع تختلف عن المكتوب, فمشاركة النساء في مراكز صنع القرار ما زالت ضعيفة داخل الحزب, خاصة على المستويات العليا,. وقد بقيت النساء في حزب الإصلاح غير ممثلات في بعض الهياكل العليا لحزب الإصلاح, ومنها مجلس الشورى, حتى تم انتخاب 9 نساء في المؤتمر العام الثالث (الدورة الأولى في العام 2003, والدورة الثانية في العام 2005). ثم تم انتخاب 13امرأة من أصل 130 عضو في المؤتمر العام الرابع (الدورة الأولى العام2007, الدورة الثانية 2009). أي بنسبة 10% من قيادة حزب الإصلاح. وعلى الرغم من أن هذا الواقع يمثل خطوة واضحة إلى الأمام ونحو زيادة مشاركة النساء في صنع القرار, ما زال هناك حاجة للمزيد وهو ما أكد عليه المشاركون والمشاركات في المقابلات, تضمن المؤتمر العام الرابع في دورته الثانية في العام 2009 اعتماد دائرة المرأة ضمن الهيكل التنظيمي للأمانة العامة, والتي لديها أفرع في كل محافظة ووحدة إدارية في كل مديرية. وبما أن المؤتمر العام هو أعلى سلطة في الإصلاح وقراراته ملزمه, أصبح للنساء دائرة للمرأة مثلهن مثل باقي دوائر الأمانة العامة, وتشرف النساء على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية التي تشكلها دوائر الأمانة العامة. ومع توسع العمل النسائي في الحزب, تم مراجعة اللوائح والأنظمة, وتم اعداد دراسات ومقترحات والخوض في حوارات هدفت الي تطوير هياكل الإصلاح ولوائحه بما يحقق التطوير للعمل النسائي ويسهل الاشراف والمتابعة وتجويد العمل.

إضافة إلى ذلك, تحدث المشاركون والمشاركات الذين أجريت معهم المقابلات عن التزام اليمن بجميع الاتفاقيات الدولية فيما يخص النساء, وأن الأحزاب معنية وملزمة بهذا الالتزام, لكن أكد المشاركون والمشاركات أن تضمين حقوق النساء كنصوص دستورية في لوائح الحزب الداخلية وسن قوانين تكفل الحماية للنساء, ما زال يعتبر مطلباً مهماً. ذلك لأن هذه الحركة ستضمن حماية النساء والفتيات وستكون بمثابة آلية رقابية تتضمن القوانين الخاصة بحماية النساء وحقوقهن وحمايتهن من العنف.

2.3 السياسات الرسمية والالتزامات تجاه إطار عمل المرأة والسلام والأمن

تنص لوائح حزب الاصلاح على أنه يحق للنساء داخل الحزب أن يصلن الى المواقع القيادية العليا, بنفس القدر الذي يحق للرجال. وبصفته جزءاً من المنظومة السياسية التي تشكل الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً, لا يزال الحزب يتمسك بمخرجات الحوار الوطني الذي شارك فيه بخمسين مقعداً, 15 منها خصصت للنساء, أي بنسبة 30%. وبحسب الذين أجريت معهم/ن المقابلات, فأنه حتى قبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني, كان تمثيل النساء في هياكل الإصلاح جيداً, بنسبة تمثيل في الهياكل العليا تساوي 10%.

لهذا فإن الاصلاح يعتبر نفسه ملزماً بما تم التوافق عليه في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني بأن يخصص للنساء نسبة 30%, لكن وهذه النسبة الـ 30% لم تترجم بعد على مستوى هيئات الحزب, ويجب أن يتم العمل بها ضمن قوائم أي انتخابات قادمة, هذا ونوهت بعض من أجريت معهن المقابلات أن الأمر سيان في كل الأحزاب اليمنية. ويتضح الأمر أكثر بالنظر إلى أن النساء داخل حزب الاصلاح دائماً ما يؤكدن على مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين, وتمكين النساء من الوصول فعلياً إلى جميع هيئات ومجالس الحزب المختلفة بما يتناسب وحجمهن داخل الحزب, وعلى أن يتم منحهن الحق في المشاركة في صنع القرار.

أوضح المشاركون والمشاركات بأن مشاركة النساء في حزب الإصلاح اليمني آخذة في الازدياد منذ اندلاع ثورة الشباب الشعبية السلمية في عام 2011. وقد بدأت دائرة المرأة في الحزب بمشاركة المختصين بالعمل على تحديث اللوائح لترقية الدائرة إلى أمانة عامة مساعدة, وهو ما كان سيمنح النساء تمثيلاً أكبر في هيكل الحزب القيادي. ومع ذلك, فقد أدت التحولات السياسية التي مرت بها اليمن منذ عام 2011 إلى تأجيل هذا المقترح. فبعد ثورة الشباب, دخل اليمن في مرحلة انتقالية شهدت انتخاب عبدربه منصور هادي رئيساً للبلاد, وظهور حكومتين وطنيتين, ومؤتمر للحوار الوطني. وفي سبتمبر 2014, اندلعت الحرب الأهلية في اليمن.

أثر وضع النزاع الحالي في اليمن على أداء حزب الإصلاح, إذ تسيطر جماعة الحوثيين (أنصار الله) على العاصمة صنعاء وبقية المدن اليمنية, بما في ذلك المقرات الخاصة بحزب الإصلاح. تسبب كل هذا في تأخر انعقاد المؤتمر العام الخامس للحزب, وبالتالي أخر في عملية التطوير والتحديث للأنظمة واللوائح في الحزب, التي كان من شأنها أن تجعل الحزب أكثر استجابة لمشاركة النساء في السياسة والقيادة واتخاذ القرار. ومع هذا, فقد بدأ حزب الإصلاح في لوائحه, وحالياً في انتظار انعقاد المؤتمر الخامس لإقرار التحديث.

3.3 الوضع الحالي والممارسات التي تتعلق بالمرأة والسلام والأمن

لقد وفرت الحرب البيئة الملائمة للهيمنة الذكورية في اليمن, بالذات في المناطق التي تعاني من ضعف الوعي وتعلي من شأن العادات والتقاليد المحافظة, وضاعفت الحرب القيود المفروضة على النساء, مثل الاضطهاد وتقييد الحرية في التنظيم والتعبير والحركة, وهو ما أعاد القيود التي تعيق النساء من المشاركة السياسية والوصول الى مراكز صنع القرار.

أشار بعض من أجريت المقابلات معهم/معهن إلى أنه بعد تسع سنوات من النزاع المسلح في اليمن بشكل عام, تكاد تكون المكتسبات السياسية التي حققتها النساء اليمنيات على مدى خمسة عقود قد تبخرت مع أدخنة وغبار الحرب. وباتت المرأة غير قادرة على حماية أبسط حقوقها, وتعرضت لانتهاكات شتى من قبل الجماعات المسلحة المنتشرة في عموم البلاد, أما بالنسبة لوضع النساء العضوات في حزب الاصلاح فقد أصبح أكثر سوءاً, ذلك لأن نشاط الحزب ككل ونشاط القيادات النسائية قد توقف في المحافظات الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثيين (أنصار الله), وانخفض بشكل ملحوظ لاحقاً في المحافظات الواقعة تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي.

لقد اضطرت الكثير من القياديات والعضوات في حزب الإصلاح إلى النزوح من مناطقهن إلى مدن أخرى, فتوقف نشاطهن بما في ذلك على المستوى الاجتماعي, كما أن التنقل بين المحافظات بات يمثل خطورة أمنية عليهن, حيث أفادت بعض من أجريت معهن المقابلات أن مجرد الكشف عن هويتهن في الحواجز الأمنية, قد يعرضهن لمعاملة قاسية, قد تصل إلى الاحتجاز لأيام أو عدم السماح لهن بالمرور.

4.3 الجهات الفاعلة والعوامل الداعمة في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن

تتمتع النساء داخل حزب الاصلاح بحضور كبير في المستوى القيادي الوسطي, ولعل العامل الأبرز في تحقق ذلك, بحسب ما ذكرته من أجريت معهن المقابلات, هو أن دوائر النساء تتمتع باستقلالية في رسم الخطط وتحديد الأنشطة والوسائل الخاصة بأنشطة النساء في الحزب. كما أن النساء داخل حزب الاصلاح يشاركن في جميع البرامج التدريبية التي ينظمها الحزب أو تلك التي تنظمها الهيئات المحلية والدولية. وقد ساند الحزب النساء في التعليم والتدريب في مختلف التخصصات والأعمال والمهارات المختلفة حسب امكانياته المتاحة.

وعلى الرغم من أن الحرب حيث كانت معيقة للنساء, إلا أنها كانت بمثابة فرصة للانخراط الواسع في أنشطة كانت في السابق حكراً على الرجال, وأثبتت النساء قدرتهن على إدارة المبادرات المجتمعية وصناعة السلام, والانخراط في النشاط السياسي وفي مجال حقوق الإنسان, مثل عملهن مع جمعية أمهات المختطفين والمخفيين قسرياً بالإضافة إلى العديد من الأنشطة مع الجرحى وأسر الشهداء والنازحات والنازحين.

وأشارت المقابلات بأن المنظمات المحلية والدولية تلعب دوراً كبيراً في توفير فرص التأهيل والتدريب, وإن لم يكن بالصورة المطلوبة على الدوام. ويعد التدريب وتطوير القدرات خاصة في المجال الحقوقي والإعلامي والقانوني والسياسي والمالي والأمن والسلام والحوكمة والمجالات ذات العلاقة, مهم للغاية لإطار عمل المرأة والسلام والأمن. إضافةً الى الاهتمام بتعليم النساء وخاصة الفتيات, وتعزيز برامج الدعم النفسي, ودعم قضايا النساء من قبل المنظمات الدولية.

يلاحظ ايضاً من حديث من أجريت معهن المقابلات أنهن لم يتأثرن كثيراً من تركة الخصومة السياسية وأزمة الثقة السائدة بين مختلف الأحزاب اليمنية, ذلك لأن النساء يقدرن وبشكل كبير أهمية العمل المشترك وهو ما يجب أن ينتشر أكثر بين النساء في مختلف الأحزاب.

5.3 الفرص والتوصيات

يعتقد المشاركون والمشاركات في المقابلات بوجود الكثير من الفرص التي يمكن استثمارها لصالح إطار عمل المرأة والسلام والأمن، وتحويلها الى استراتيجية في حزب الإصلاح، ولعل أبرزها:

الإنتاج الفكري النسوي للتعاليم الدينية والاجتماعية

أثبتت مشاركة النساء في حزب الإصلاح، ومن خلال مؤتمراته الأربعة، وصياغتهن لرؤى قائمة على التعاليم الدينية والأعراف الاجتماعية، بالإضافة إلى معرفتهن بأمور الديمقراطية والحوكمة وحقوق الانسان، بأن من الممكن الاستثمار في الثقافة الدينية والاجتماعية للمجتمع اليمني، كالحث على الالتزام بمكارم الأخلاق وعلى احترام النساء وتكريمهن. تشكل هذه الرؤى فرصة كبيرة لتنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن، سواء من خلال الاستثمار في التعاليم والأعراف التي تعزز مشاركة النساء في السياسة، أو في التعاليم والأعراف الاجتماعية التي تعزز من حق النساء والفتيات في الحماية. وأضافت المشاركات بأن استثمار هذه الفرصة يتطلب بالضرورة أن يتم ذلك ضمن توليفة أوسع من التدخلات، تشمل برامج توعوية بالحقوق القانونية والدستورية للنساء ومخاطر العنف ضد النساء والفتيات، بالتوازي مع حملات مناصرة ودعم لقضايا النساء والفتيات في هذا الجانب.

تعزيز انخراط النساء في مجالات جديدة

يعد انخراط النساء خلال سنوات الحرب في مجالات كانت حكراً على الرجال، وأثبات جدارتهن فيها، بمثابة مؤشر على الرغبة في الخروج عن الأدوار التقليدية، ما يمثل فرصة ثمينة من الممكن البناء عليها، وذلك بمزيد من الانفتاح على المجالات السياسية والاعلامية والاقتصادية والرياضية، سواء داخل الحزب أو خارجه. وأكدت المشاركات على اهتمامهن بتمكين النساء اقتصادياً ودعم المشاريع التي تساهم في تلبية احتياجات النساء لتحقيق الأمن والسلام.

بالإضافة إلى ذلك، تمكين النساء الحزبيات من المشاركة في مفاوضات السلام، وزيادة التمثيل الفئوي للنساء في جميع اللجان المصاحبة للعمليات الإنسانية وعمليات السلام والتنمية، والذي من شأنه أن يساعد اللجان على التركيز على القضايا التي تحص النساء (خاصة النساء النازحات، والريفيات، والمعنفات، والمعتقلات، والعاملات في السلك الامني، والسياسيات والحقوقيات، وغيرهم). كما اقترحت المشاركات في الختام توسيع العمل السياسي والإعلامي والحقوقي والمالي للنساء داخل الحزب، وتعزيز التعاون بين النساء داخل الحزب والنساء في الحكومة وسلطاتها المحلية.

العمل المشترك مع نساء باقي الأحزاب السياسية

يمكن للنساء من خلال تبني برانمج عمل موحدة العمل والانخراط في أنشطة وحملات مناصرة لصالح إطار عمل المرأة والسلام والأمن, أن يعملن معاً في الأحزاب المختلفة لتحسين عملهن بشكل عام. يمثل هذا العمل المشترك واحدة من الفرص الثمينة, خاصة لو تم مثل هذا العمل بتنسيق من خارج الأحزاب الغارقة في التعقيدات والإجراءات البيروقراطية أو التنظيمية. وقد أشارت المشاركات في المقابلات الى المنظمات والهيئات العاملة في مجال النساء سواء داخل اليمن أو خارجها, والتي يمكنها لعب دور المنسق للمشاريع والأنشطة المشتركة.

ترجمة الالتزامات إلى واقع

التزام حزب الإصلاح بمخرجات الحوار الوطني يجعله ملزماً بتخصيص نسبة 30% من المواقع القيادية داخل الحزب في مختلف المستويات للنساء. يعد التحضير لانعقاد المؤتمر الخامس لحزب الإصلاح فرصة مهمة لعقد الحوارات والنقاشات وحشد التأييد حول إقرار كوتا للنساء بنسبة 30% من المواقع القيادية والقوائم الانتخابية, أو على الأقل الاتفاق على خطة مرحلية مُزمَنة وآليات تنفيذية لنظام الكوتا داخل الحزب وفي الحكومة.

دعم مبادرات السلام

تقتعد المشاركات أن النساء أثبتن أنهن أقدر على إدارة مبادرات السلام في مختلف المحافظات, لهذا يجب دعمهن وتشجيعهن, وتوفير العوامل اللازمة لاستمرار هذه الأدوار, وذلك من خلال التمكين الاقتصادي والاهتمام بالتدريب وتطوير القدرات للنساء في مجالات حقوق الإنسان والإعلام والقانون والسياسة والمالية والأمن والسلام والحوكمة وغيرها من المجالات ذات الصلة.

دعم تعليم النساء والفتيات

أوصت المشاركات بالاهتمام بقضايا التعليم للنساء والقتيات, والمساهمة في معالجة الأسباب التي تؤدي إلى تسرب الفتيات من التعليم, وزيادة معدل التعليم للنساء وخاصة الفتيات. بالإضافة إلى ذلك, أشاركت المشاركات إلى أهمية تدريب النساء على إدارة مؤسسات الدولة المختلفة, وكذلك تدريب كبار القادة, رجالاً ونساءً, على كيفية دمج النوع الاجتماعي في قضايا التعليم والتنمية في برامج الحزب المختلفة.

الدعم النفسي والاجتماعي

أشارت المشاركات أيضاً إلى اتساع الانتهاكات ضد عضوات حزب الإصلاح جراء المخاطر الأمنية التي تحيط بهن, وهو ما يتطلب تصميم برامج حماية خاصة بهن لا تغفل الاهتمام بجوانب الصحة النفسية والدعم الاجتماعي.

4. نتائج البحث: المجلس الانتقالي الجنوبي

1.4 فهم المجلس الانتقالي الجنوبي ونظرته لإطار عمل المرأة والسلام والأمن

تأسس المجلس الانتقالي الجنوبي في عام 2017 من مزيج واسع من المكونات السياسية التي تجمعها وتوحدها القضية المشتركة المتمثلة في استعادة دولة الجنوب. ويمثل التنوع الفكري والسياسي للمجلس الانتقالي الجنوبي بيئة محفزة للعديد من القضايا، بما في ذلك قضايا النساء. وعندما يتعلق الأمر بإطار عمل المرأة والسلام والأمن، يبدو من المقابلات أن هناك نوع من المعرفة العامة بين أعضاء المجلس الانتقالي الجنوبي، رجالاً ونساءً، وخاصة بين القادة، مع وجود مجموعة صغيرة من النساء اللاتي لديهن معرفة كبيرة بقرار مجلس الأمن رقم 1325. وتمثل هؤلاء النسوة منصة جيدة للبناء عليها للمجلس الانتقالي الجنوبي لتحمل مسؤوليته تجاه المشاركة السياسية للنساء والتزامه بحقوق النساء والفتيات في الحماية.

وأشارت المقابلات مع منتسبي ومنتسبات المجلس الانتقالي ومجموعات النقاش البؤرية مع ممثلي وممثلات منظمات المجتمع المدني (والتي شملت منظمات المجتمع المدني المرتبطة بمجلس التنسيق الأعلى لمنظمات المجتمع المدني الذي شكله المجلس الانتقالي) بأن المعرفة العامة والمحدودة التي يتمتع بها متخذو القرار في المجلس الانتقالي بإطار عمل المرأة والسلام والأمن قد جعلت حقوق النساء السياسية وحقوق النساء والفتيات في الحماية تطرح، ولكن ليس بشكل كافٍ على طاولة صانعي القرار في المجلس الانتقالي الجنوبي. وقد أثر هذا الوضع على فعالية تنفيذ الإطار على أرض الواقع، خاصة مع تطلعات النساء والفتيات في الجنوب لدور أكبر للمجلس الانتقالي الجنوبي في الحد من تعرضهن للانتهاكات في ظل تفاقم الانتهاكات التي تطال حقوقهن السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية بسبب نتائج حرب 1994 وسياق النزاع والأزمة الإنسانية منذ عام 2015.

2.4 السياسات الرسمية والالتزامات تجاه إطار عمل المرأة والسلام والأمن

تتضمن لوائح المجلس الانتقالي الجنوبي نصوصاً داعمة لتمثيل وتمكين النساء، تتضمن تخصيص نسبة 30% من التمثيل والمشاركة في مختلف الهيئات للنساء، غير أن ظروف النزاع والأزمة الإنسانية التي صاحبت نشوء وتطور المجلس الانتقالي الجنوبي قد قوضت جهود القيادة العليا للمجلس الانتقالي الجنوبي في تحقيق هذا ذلك، على الرغم من قوة السياسات الداخلية. وفي خطوة فعالة للتغلب على هذه الفجوة، أقر المجلس الحاجة إلى شراكة متكاملة مع المكونات المدنية (المجتمع المدني) والمجموعات النسائية لتنفيذ إطار المرأة والسلام والأمن وتحقيق حقوق المرأة في المشاركة وحقوق النساء والفتيات في الحماية في جميع المراحل المختلفة، بما في ذلك أثناء النزاع والأزمات الإنسانية، من أجل تجنب تأجيل دور ومشاركة النساء في المجلس الانتقالي الجنوبي وفي الحياة العامة.

من الأمثلة التي أكد عليها المشاركون والمشاركات في المقابلات ومجموعات النقاش البؤرية هي تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي "لمجلس التنسيق الأعلى لمنظمات المجتمع المدني"، والذي يقوم المجلس الانتقالي من خلاله بدعم المنظمات النسائية والأنشطة المرتبطة بإطار المرأة والسلام والأمن. هذا المجلس ترأسه امرأة، وهو منفتح حتى على المنظمات التي لا تنضوي قياداتها تحت عضوية المجلس الانتقالي الجنوبي، كما يتبنى المجلس مشاريع تستهدف الشباب والنساء خاصة في مجالات التمكين الاقتصادي.

كما أكد مشاركون ومشاركات في المقابلات على أهمية "اللقاء التشاوري الجنوبي"ومخرجاته، الذي انعقد خلال الفترة 4–8 مايو 2023 م في العاصمة المؤقتة عدن، وضم مكونات سياسية واجتماعية وقضائية ونقابية من بينها قيادات نسائية. والجدير ذكره بأن اللقاء التشاوري الجنوبي هو أحد الأنشطة الأساسية في عملية إعادة الهيكلة وتطوير العمل المؤسسي للمجلس الانتقالي الجنوبي، التي جاءت استجابة لمبادرة المجلس التي أعلنها رئيسه عيدروس الزبيدي. وبحسب مقال رأي نشرته صحيفة الأيام لأحد المشاركين في اللقاء التشاوري الجنوبي، فإن وثائق اللقاء تناولت مواضيع الدولة المدنية الفيدرالية والشراكة والفصل بين السلطات وسيادة القانون والمساواة بين المواطنين والحقوق، والحريات ومكانة المرأة ودورها.[24]

خرج اللقاء التشاوري ببيان أكد ضمن توصياته على ضرورة الاهتمام بقطاعي الشباب والمرأة بوصفهما عماد المجتمع وعنوان مستقبله، والدفع بهما إلى مواقع متقدمة في صنع القرار. وشملت أهم مخرجات اللقاء التشاوري الجنوبي صياغة وإقرار وثيقة "الميثاق الوطني الجنوبي"، والتي تضم عدداً من الالتزامات تجاه المرأة والسلام والأمن، من أبرزها:

وخرج اللقاء التشاوري ببيان أكد من بين توصياته ضرورة الاهتمام بقطاعي الشباب والمرأة باعتبارهما ركيزة أساسية للمجتمع، ودعمهما في مناصب عليا في صنع القرار. وكانت صياغة وإقرار وثيقة "الميثاق الوطني" في مايو 2023 أهم مخرجات هذا اللقاء التشاوري. وتتضمن الوثيقة عدداً من الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أبرزها:

1. كفالة المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً والعمل على إصدار التشريعات المنظمة لذلك.

2. الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والقيم الإنسانية واحترام الانسان وحب الوطن، وفي سبيل ذلك تولي جهود القوى والمكونات السياسية والاجتماعية والمهنية والنخبوية ودستور وتشريعات الدولة الجنوبية المنشودة، اهتماماً خاصاً في الارتقاء بوضع الأسرة الجنوبية تنموياً وتعليمياً واقتصادياً بما يكفل لها وأفرادها الآتي.

- تأمين مقتضيات الرعاية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية للأسرة خصوصاً الأم الحامل والطفل والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تمكين النساء من ممارسة جميع حقوقهن السياسية والمشاركة الإيجابية في الحياة العامة جنباً إلى جنب أخيها الرجل.
- الاهتمام بالنساء والشباب وضمان الرعاية الخاصة في مرحلتي استعادة وبناء الدولة، بما يكفل شراكتهم في انجاز ذلك وفي جميع الأطر القيادية والمؤسسية والفعاليات والأنشطة الرياضية وغيرها، ووضع خطط وبرامج بشأن ذلك، ودعم إعادة تشكيل الجمعيات والاتحادات الخاصة بالنساء والشباب والطلاب في جميع عموم مديريات ومحافظات الجنوب وعلى المستوى الوطني والقطاعي والمهني.

24 Qasim Daoud Ali, *A Reading of the Outputs of the Southern Consultative Meeting and Its Place in the Current Priorities Matrix*, Al-Ayyam newspaper, 2023.
متوفر على الرابط التالي: https://www.alayyam.info/news/9G296A8O-RKBR8A-7F0C

3.4 الوضع والممارسات الحالية التي تتعلق بالمرأة والسلام والأمن

تتواجد النساء في مختلف الهيئات القيادية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي, لكن بنسبة أقل من 30% المنصوص عليها في لوائح المجلس, مثلاً يتكون المجلس من 10 دوائر عليا, ثلاث فقط ترأسها نساء, كما أن الجمعية الوطنية, التي بمثابة برلمان للمجلس وفي عضويتها 303 عضو, تقتصر عضوية النساء فيها على 36 امرأة أي بنسبة 12% تقريباً, ذات الأمر ينطبق على باقي المستويات القيادية.

وعلاوة على تفاصيل وصول النساء لمواقع صنع القرار على المستوى الهيكلي للمجلس الانتقالي الجنوبي, يجدر الإشارة إلى أن ظروف نشأة المجلس الانتقالي الجنوبي ومهامه التي فرضها سياق النزاع والأزمة الإنسانية قد أثرت على ممارسات السياسية الخارجية للمجلس في ضمان وصول النساء إلى مواقع صنع القرار في العملية السياسية وعملية السلام والأمن. فقد غابت النساء على سبيل المثال عن وفود طرفي المفاوضات السياسية بين المجلس والحكومة المعترف بها دولياً, كذلك, في توقيع اتفاقية الرياض في 5 نوفيمبر 2019. ويرى المشاركون والمشاركات في المقابلات أهمية مشاركة النساء في مفاوضات السلام كون الهدف منها هو استعادة دولة الجنوب[25] ومؤسساته, لاسيما استعادة الدور الريادي للنساء إبان دولة الجنوب. ومن ناحية أخرى, انعكس غياب المرأة أيضًا في اتفاقيات تقاسم السلطة في مختلف الترتيبات السياسية, والعسكرية والأمنية والاقتصادية. على سبيل المثال, تم استبعاد المرأة من تشكيل الحكومة عام 2020, التي يعين رئيس الجمهورية أعضائها بالتشاور مع رئيس الوزراء والحركات السياسية, على أن تتكون الحقائب الوزارية من 24 وزيراً بالتساوي بين المحافظات الجنوبية والشمالية. وكانت هذه هي المرة الأولى منذ عام 2001 التي تخلو فيها الحكومة اليمنية من أي تمثيل وزاري للمرأة.

يعزي المشاركون والمشاركات في المقابلات ومجموعات النقاش البؤرية أن بعض الممارسات الاقصائية التي ينتهجها المجلس الانتقالي تجاه النساء قد تعود إلى كون العملية المدنية السياسية قد تآكلت نتيجة لتوسع العملية العسكرية, بما في ذلك عسكرة المؤسسات المدنية, مما جعل النساء أكثر المتضررين من حيث المشاركة والحماية.

وتشير المعلومات المقدمة من مجموعات النقاش البؤرية إلى وضع معقد فيما يتعلق بفرص القيادة النسائية في المجلس الانتقالي الجنوبي. ورغم أن وجود الأنظمة الداعمة للتمكين السياسي للنساء يعتبر خطوة إيجابية, إلا أن الواقع لم يكن مساعداً على تحقيق هذه التطلعات.

يبدو أن الرجال والنساء الذين تمت مقابلتهم من المجلس الانتقالي الجنوبي يتفقون إلى حد كبير مع مخرجات مجموعات النقاش البؤرية, حيث ذكروا أن المجلس الانتقالي الجنوبي قد أنشأ بالفعل لوائح, داخليًا وخارجيًا, تتناول المشاركة السياسية للنساء وتمكينهن, لكن مشاركة النساء تظل غير فعالة على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات في الحماية في سياق النزاع والأزمات الإنسانية, أكد المشاركون والمشاركات في المقابلات ومجموعات النقاش البؤرية أن المجلس الانتقالي الجنوبي يلتزم ويتبع القوانين السارية, ولكن ليس لديه آليات حماية مناسبة للنزاع الحالي وحالة الأزمة الإنسانية في البلد. وأشاروا أن القوانين كانت تعتبر فعالة في حماية المواطنين عندما تم سنها قبل الأزمة الحالية بسنوات, بمعنى أنها تناسب سياقات تكون فيها المؤسسات السياسية والاجتماعية والأمنية أكثر استقرارًا, لقد الظروف تغيرت كثيراً في الوضع الحالي, وهناك حوادث عنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي التي يرتكبها الرجال. في حين أصبحت مؤسسات الأمن العام أكثر عرضة للخطر من أي وقت مضى ولم تعد قادرة على إنفاذ القانون بشكل فعال. وحتى على مستوى المجتمع, لم يعد يتم اتباع إجراءات الحماية المجتمعية بحسب الأعراف التي كانت سائدة حتى وقت قريب في عدن.

25 يستخدم المجلس الانتقالي الجنوبي مصطلح الدولة الجنوبية لإشارة إلى اليمن الجنوبي, الذي كان دولة مستقلة بين عامي1967 و1990, حتى اتحاد جنوب وشمال اليمن في 22 مايو 1990.

4.4 الجهات الفاعلة والعوامل الداعمة في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن

الاتفاقات السياسية

في اتفاقية عام 2022 بين الحكومة المعترف بها دولياً والمجلس الانتقالي الجنوبي، اتفق الطرفان على تشكيل وفد مشترك لمفاوضات السلام مع الحوثيين (أنصار الله)،[26] وبحسب ما أفاد بعض المشاركين في المقابلات فإن وفد المجلس الانتقالي الجنوبي سوف يضم امرأة. أياً كانت النتيجة، وبالنظر إلى أن مثل هذه المفاوضات قد لا تزال بعيدة، فهي بمثابة فرصة من الممكن الاستفادة منها والضغط ليس فقط لكي يكون هناك أمرأه ضمن الوفد، ولكن أكثر من امرأة، لأنها مفاوضات مفصلية في تقرير مستقبل اليمن والجنوب.

عملية إعادة الهيكلة

تمثل عملية إعادة الهيكلة فرصة مواتية لتفعيل لوائح المجلس الانتقالي الجنوبي التي تنص على أن للنساء 30% من نسبة التمثيل والمشاركة في مختلف الهيئات العامة، ويتطلب الأمر توحيد صفوف النساء القياديات داخل المجلس وانخراطهن في بناء التحالفات والضغط من أجل تعزيز وصولهن لمواقع صنع القرار. كما تمثل عملية إعادة الهيكلة فرصة لإدراج آليات حماية حقوق النساء والفتيات من الانتهاكات خاصة أثناء النزاع والأزمة الإنسانية.

الجهات الفاعلة الدولية

تتمتع الجهات الفاعلة الدولية بحضور قوي في المشهد اليمني، وتأثير واسع على صانعي القرار، وهذا يمثل عاملاً إيجابياً داعماً لتمثيل المرأة بسبب سهولة الوصول إلى هذه الجهات واقناعها بضرورة دعم أجندة المرأة والسلام والأمن، خاصة أن المجلس الانتقالي الجنوبي يعتبر من الحركات التي تحظى باهتمام كبير من المجتمع الدولي.

خطاب استعادة دولة الجنوب

تكرر الحديث خلال المقابلات عن أهمية خطاب المجلس الانتقالي الجنوبي عن استعادة دولة الجنوب، وهو الخطاب الذي لا يستثني بطبيعة الحال استعادة الدور الريادي للنساء في الجنوب، ذلك لأن المرأة في الدولة الجنوبية كان لها حضور ومشاركة سياسية فاعلة في مختلف الهيئات الرسمية والشعبية، وحصلت على كافة حقوقها، وكان هناك قانون للأسرة في الجنوب، الذي كان يُعد من بين أكثر القوانين تقدمية في المنطقة العربية، ودائماً ما يذكر في أوساط النساء كمصدر أساسي لتوفير الحماية، والتمكين، والأمان للنساء، والفتيات.

يمكن لهذا القانون ان يكون بمثابة أساس لفتح حوار ونقاش في أوساط النساء وفي الفعاليات والانشطة المختلفة التي ينظمها المجلس الانتقالي الجنوبي، وذلك بهدف طرح مسألة استعادة المضامين الاجتماعية والنظام القانوني الذي حمى حقوق النساء والتزم بمشاركتهن الواسعة.

26 جاء هذا الاتفاق في أعقاب اتفاق الرياض لعام 2019 والذي كان هدفه الرئيسي هو وضع حد للمواجهات العسكرية بين الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والمجلس الانتقالي الجنوبي.

5.4 الفرص والتوصيات

هناك عدد من الفرص التي يمكن للمجلس الانتقالي الجنوبي الاستفادة منها في بناء استراتيجية لتنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن، لعل أبرزها:

وجود نساء في مراكز صنع القرار

يعد وجود نساء في هيئات عليا، سواء في الدولة أو في هيئات المجلس الانتقالي، عاملاً يمكن أن يكون له أثر إيجابي على حق المرأة في المشاركة والحماية، وحتى يكون للمرأة تأثير حقيقي على صناعة القرير، يجب تعزيز وتنمية دور المرأة ومهاراتها وقدراتها السياسية بشكل كبير، الأمر الذي يتطلب التواصل الفعال بين النساء في مناصب صنع القرار والمنظمات النسائية أو أولئك اللاتي يعملن بشكل عام للدفاع عن قضايا النساء وتنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن.

الحوار الداخلي حول معوقات مشاركة النساء

شدد جميع من أجريت معهم المقابلات والمشاركين والمشاركات في مجموعات التركيز البؤرية على ضرورة قيام قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي، رجالاً ونساءً، بمراجعة موقفهم وما نتج عنها من ممارسات أضرت بمشاركة النساء الفعالة في السياسة والأدوار القيادية، واللجوء إلى الحوار الداخلي من أجل الوصول إلى حلول للقضايا والمخاوف السياسية والأمنية، والخروج بآليات لتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها حتى في حالات النزاع والأزمات الإنسانية. وأكد المشاركون والمشاركات أن الإلمام بإطار عمل المرأة والسلام والأمن واعتماده يوفران فرصة مهمة للمساهمة في الخروج من هذه الأزمة. ولن يكون ذلك فقط للتغلب على الصعوبات السياسية والأمنية التي تعيق مشاركة النساء وقيادتهن، بل أيضاً للتغلب على الصعوبات الإنسانية والاقتصادية في ظل الانهيار المتتالي لقيمة العملة وارتفاع الأسعار وسوء الخدمات، التي تعيق جميعها تحقيق الإنجازات والتطلعات السياسية للمجلس بشكل عام وللنساء بشكل خاص.

تطوير التعاون لحماية النساء والفتيات

يرى المشاركون والمشاركات أنه يجب على المجلس الانتقالي الجنوبي أن يأخذ موضوع الحماية بعين الاعتبار، خاصة في مرحلة إعادة الهيكلة التي يقوم بها حالياً، لضمان اتخاذ إجراءات في الحماية مستجيبة لوضع النزاع والأزمة الإنسانية التي تمر بها البلد. وأشار المشاركون والمشاركات إلى الجهود التي بذلتها منظمات المجتمع المدني والجماعات النسوية والمنظمات الدولية في مجال الحماية والخبرات التي يمتلكونها في هذا المجال، وأكدوا أن تكاملية هذه الجهود مع جهود وانجازات المجلس الحالية لتدعيم العمل على الأرض، مثل العمل على إدراج آليات الحماية في الميثاق الوطني الجنوبي وفي عملية إعادة هيكلة المجلس الانتقالي، مستفيدين أيضاً من برنامج الأمم المتحدة الخاص بتنفيذ الخطة الوطنية لإطار المراة والسلام والأمن في محافظة عدن، والتي هدفت الى تعزيز حماية النساء والفتيات من كافة اشكال العنف عبر تطوير المؤسسات الأمنية وإعادة بنائها لتكون مستجيبة للنوع الاجتماعي. والجدير بالذكر أن هذا البرنامج هو بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التي هي من حصة المجلس الانتقالي الجنوبي في الحكومة الحالية.

بناء قدرات النساء في المجلس الانتقالي الجنوبي

رأى الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والمشاركين والمشاركات في مجموعات النقاش البؤرية أن إحدى أهم الفرص لتعزيز المشاركة السياسية للنساء هي تنمية قدراتهن ومهاراتهن السياسية. وكما عبر أحد المشاركين: "إذا كانت القدرات والمهارات السياسية للنساء ضعيفة، وحتى لو حصلن على تمثيل بنسبة 60% في المجلس الانتقالي الجنوبي والهيئات الحكومية، فإن الـ 30% المتبقية من الرجال سيظلون هم أصحاب القرار".

وأضاف المشاركون والمشاركات من منظمات المجتمع المدني أن النساء بحاجة إلى تطوير قدراتهن ومهاراتهن في صياغة الرؤى السياسية، وإجراء الحوارات السياسية، وتشكيل التحالفات السياسية. ولا تزال النساء مدعوات للمشاركة في مناقشة الرؤى أو المقترحات وحضور الحوارات أو الانضمام إلى التحالفات السياسية التي يتم وضعها مسبقاً من قبل القادة الرجال. ولتفعيل دور النساء في السياسة والقيادة بشكل حقيقي، من المهم تحقيق التوازن في الأدوار لتكون هناك نساء قادرات على تطوير المشاريع السياسية ودعوة القادة الرجال لمناقشتها، والعكس صحيح. إن تعزيز دور القيادة السياسية النسائية بهذه الطريقة سيوفر فرصاً فعالة للمضي قدماً في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن.

تقديم الدعم المادي واللوجستي لجهود النساء

تحدث المشاركون والمشاركات في المقابلات عن أهمية الدعم المادي واللوجيستي كعامل من عوامل تعزيز تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن، فتحسين ظروف العمل لدى النساء السياسات بما يساعد على قيامهن بدورهن في عملية السلام والأمن. على سبيل المثال، يمكن للمانحين والمنظمات الدولية تخصيص موازنات لدعم أنشطة النساء في عملية وقف إطلاق النار، وزيارة السجون والمعتقلات، أو عقد الحوارات، وجميعها تتطلب تغطية تكاليف التنقل والتنسيق والتواصل وغيرها من النفقات.

توحيد الجهود

من العوامل المهمة في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن هو أن تكون النساء أنفسهن على معرفة دقيقة بحقوقهن، والإلمام بقضايا النساء ككل وإدراك أبعادها. ويعد تنظيم وتوحيد جهود المبادرات المنظمات النسائية من العوامل المهمة أيضاً للدفاع عن القضايا وامتلاك صوت مؤثر، بالإضافة الى تعزيز العلاقة مع باقي الهيئات الداعمة لحقوق النساء، وفي مقدمتها القضاء. يمكن للعمل ايضاً مع مختلف الحركات أوالكيانات السياسية أن يساهم في إثراء المعرفة والممارسة العملية، وتبادل الخبرات والاتفاق على برامج عمل موحدة ضمن إطار عمل المرأة والسلام والأمن.

5. نتائج البحث: أنصار اللّه

1.5 فهم أنصار الله لإطار عمل المرأة والسلام والأمن

ألقى زعيم أنصار الله عبد الملك الحوثي خطاباً متلفزاً في 17 يوليو/ تموز 2017،[27] تطرق فيه لعدة جوانب تخص النساء، أبرزها، مشاورة النساء، ودور المرأة في الحياة العامة، بناء الأسرة، التوعية الإيمانية للنساء، مسؤولية النساء، حماية ورعاية المرأة للأطفال، وأيضاً حقوقهن. اتخذ هذا الخطاب منطلقين رئيسيين: المنطلق الديني تجاه النساء، ومنطلق العادات والتقاليد المحافظة في المجتمع اليمني والتي تحدد أدوار نمطية للنساء، مع الاشارة الى الغرب ونظرته للنساء، والذي قال عنه أنه سعى إلى تحقير دور النساء في الأسرة وتنشئة الأبناء بينما هو دور أساسي ومحوري.

تردد بعض أفراد العينة في المشاركة، كما أشار بعض من تمت مقابلتهم، لعدم وجود رؤية واضحة وثابتة لمشاركة النساء، خاصة في العملية السياسية العليا. وكانت النساء أكثر استجابة لدعوة المشاركة في البحث، لأن القضية تؤثر عليهن بشكل مباشر. وفضل البعض تلقي الأسئلة المكتوبة والإجابة عليها.

تزامن خطاب زعيم أنصار الله، عبد الملك الحوثي مع فترة اجراء المقابلات، ما أدى إلى نوع من الإحجام من قبل بعض المدعوين للمشاركة في البحث، خاصة فيما يتعلق برؤيتهم/ن وفهمهم/ن لأدوار النساء في الحياة العامة. وعلى اعتبار أن الخطاب أوضح ذلك وشرحه، كانت معظم الاجابات هي أن الخطاب قد شرح ذلك ضمنياً من خلال استعراض وصايا الإمام علي لأبنه الحسن، وأن لا مجال للإضافة على ذلك.

27 كلمة زعيم أنصار الله، عبدالملك الحوثي،17يوليو 2023. متوفرة على: https://www.saba.ye/ar/news3252193.htm

وبالعودة الى الخطاب, نلاحظ أنه تحدث عن عدم الأخذ بمشورة النساء في المواضيع التي لا خبرة لهن فيها, وفي المجالات التي يختص بها الرجال. أما دور النساء في الحياة, فوصف الخطاب المرأة بأنها كيان واحد مع الرجل كون الله قد أطلق عليها مصطلح انسان مثلها مثل الرجل, فهي مساوية له في الانسانية كذلك الأمر في الدرجة الايمانية. هذا يعني أنه لا فرق بين الرجال والنساء, وهو ما ينطبق أيضاً على المسؤولية مع مراعاة تنوع الأدوار في الواقع بحسب التكوين والفطرة. والواقع النفسي لكليهما. مشيراً إلى أن دور النساء يناسب فطرتها.

تناول الخطاب موضوع الحماية, وأشار أن الحماية تعتبر دوراً للرجل وضمن مسؤولياته المكلف بها بنص القرآن (القوامة) فالرجل هو من يدير شؤون الأسرة وينفق عليها ويوفر الحماية لها, بينما دور النساء المهم جداً, حسب تعبيره, ينحصر في التنشئة والرعاية والأمومة, وأن إبعاد النساء عن هذه الأدوار له مخاطر كبيرة.

قدم الخطاب مفاضلة بين نظرة الغرب للنساء ونظرة الإسلام, حيث اعتبر أن الغرب يستخدم المرأة كسلعة للربح الاقتصادي, وتعمل في مهن تحط من كرامتها, بينما الإسلام يعلي من شأنها ويرفع مكانتها, ويضع على عاتق الرجل كل ما يتعلق برعايتها وحمايتها والإنفاق عليها.

فسر الخطاب أيضاً الممارسات التي تصاعدت حدتها في الفترة الأخيرة والمتمثلة في الفصل بين النساء والرجال في الأماكن العامة, كالجامعات وأماكن العمل. وعندما تم الاستفسار عن هذا, توجه المشاركون والمشاركات في المقابلات إلى التأكيد على النقاط الواردة في خطاب زعيمهم أو التحفظ عن الإجابة, بينما برر البعض الآخر ذلك بالحديث عن مزايا الفصل بين النساء والرجال وأن ذلك يخلق بيئة مناسبة ومريحة للنساء ويعطي للنساء خصوصية ايجابية بمقار عملهن.

يجمع معظم من أجريت المقابلات معهم أن التشدد بخصوص النساء ليس نابعاً من تعاليم الدين تحديداً, بل من ثقافة المجتمع. على المستوى السياسي داخل الجماعة, هناك تخوف من أن الغرب يستخدم ملف وقضايا النساء كورقة سياسية بهدف تقويض المجتمع لأهداف استعمارية. لذا فإن مكون أنصار الله لا يرى ان لقضايا النساء أولوية في الوقت الحالي, وأن الحرب تأتي أولاً, وبعد انتهاء الحرب يجب الاهتمام بجميع شرائح المجتمع المظلومة – وليس فقط النساء – من أجل الوصول إلى العدالة الاجتماعية.

2.5 السياسات الرسمية والالتزامات تجاه إطار عمل المرأة والسلام والأمن

تتمثل السياسات العامة الحالية في الرؤية الوطنية لبناء الدولة التي تتبناها جماعة أنصار الله, والتي نصت في أسسها العامة على ألا يقل اشراك النساء بالوظيفة العامة عن 30%.

وعند تشكيل حكومة الانقاذ الوطني في العام 2016, حافظت النساء على نفس الحقائب الوزارية التي كن يشغلنها في السابق قبل 2014م وهي ثلاث حقائب, ولكن تم تعيين أربع نساء في مجلس الشورى التابع لحكومة صنعاء من أطياف سياسية مختلفة, وتم تعيين خمس نساء بمناصب وكيلات وزارات,[28] وعدد آخر من النساء في منصب مدير عام.

تتناول خطابات زعيم أنصار الله الدورية عادة مواضيع البناء الأسري والمجتمعي ودور النساء المحوري فيه, والتي تعتبر بمثابة موجهات عامة. وتدعم هذه الخطابات قضايا النساء, وتهدف إلى حمايتهن خاصة من "الحرب الناعمة"[29], التي يشنها الغرب, وتعتبر أن نشاط النساء العام يجب أن يكون وفقاً لضوابط الثقافة القرآنية والهوية الإيمانية. ويرى أغلب من أجريت معهم المقابلات أن هذا لا يتعارض مع حقوق النساء إذ "كل ما على المرأة هو مراعاة الضوابط الدينية في كامل حركتها", سواء في الحياة العامة أو الشخصية.

28 يعرف أنصار الله "الحرب الناعمة" بأنها الأساليب والبرامج التي يستخدمها الغرب لفصل المسلمين عن هويتهم, وإضعاف دينهم, وإخضاعهم لأهواء الآخرين دون تفكير. وعادة ما يتم استخدام الحرب الناعمة بالتوازي مع الحروب العسكرية.

29 أشارت المقابلات إلى أن أنصار الله ينظرون إلى الصمود على أنه المنعة والقدرة على الثبات في مواجهة العدوان والحرب. وقد تجسد ذلك على مدى السنوات الثماني الماضية, الممتدة من 2022 إلى 2015, حيث أظهرت النساء في حركة أنصار الله تصميماً لا يتزعزع في مواجهة النزاع, حيث لعبوا بأدواراً متعددة في جهود المقاومة, بدءاً بالانخراط السياسي من خلال المظاهرات العامة الرافضة للعدوان وآثاره على المجتمع. علاوة على ذلك, قدمت النساء الدعم المجتمعي الأساسي للجبهات من خلال تقديم المساعدات المالية والغذائية, كما ساعدت جهودهم المكثفة في مجال الدعوة والمناصرة على تعبئة المجتمع لتبني قيم الصمود والمثابرة والمواجهة, مما ساهم في نهاية المطاف في مشاركتهم في المجال العام.

باتت النساء تحظى بالتقدير العالي في الخطاب الرسمي والديني، وذلك من خلال التركيز على مشاركتها المجتمعية في الصمود[29] وفي الفعاليات الجماهيرية حيث يخصص لهن مساحات خاصة. وتشير المقابلات إلى أن هناك تشجيع للنساء على المشاركة المجتمعية، وعلى دعم جبهات القتال أو الخروج للمشاركة في التظاهرات التي تدعو لها الجهات المعنية.

وقد شاركت النساء في مؤتمر الحوار الوطني 2013–2014 وكن ممثلات في الحكومة والمؤسسات العامة، وبنسبة وصلت ذروتها في العام 2014م، لكن مع اندلاع الحرب، بدأت التزامات الكوتا تتلقى اهتماماً أقل وحل محلها قيود فرضت على النساء لم تكن موجودة من قبل.

أشار البعض إلى أن عهد رئيس المجلس السياسي الاعلى السابق، صالح الصماد، شهد توجهاً نحو تعزيز حقوق النساء، حيث نظم الرئيس لقاءً خاصاً مع النساء، أشاد فيه بدور النساء من جميع الأطياف وفي جميع المجالات، وأكد على ضرورة تحرك جميع فئات المجتمع لدعم الصمود والتنمية، لكن هذا التوجه تراجع بعد مقتله في العام 2018 إثر غارة جوية في الحديدة، غرب البلاد.

وبالرغم من أن النظام القانوني والدستور ينصان على تشريعات تحافظ على حقوق النساء القانونية وتحميها، إلا أن هذه الحقوق لا تغطي كافة حقوق المرأة، مثل الميراث وحقها في شغل الوظائف العامة)، فعلى الرغم.من أن النظام القانوني والدستور لم يتم تغييرهما، إلا أن هذه الحقوق والتشريعات تعاني من عدم التطبيق في الواقع.

3.5 الوضع الحالي والممارسات التي تتعلق بالمرأة والسلام والأمن

تسببت الحرب في توقف معظم الخدمات الأساسية، كالماء والكهرباء وغاز الطهي، والتي أصبحت غير متوفرة إلا بمشقة بالغة وبأسعار مضاعفة، وألقى هذا بأعباء مضاعفة تحملت النساء معظمها. علاوة على ذلك، أدى عدم صرف رواتب الموظفين والموظفات وبخاصة المعلمين والمعلمات، إلى مضاعفة معاناة النساء، خصوصا أولئك اللاتي يعلن أسرهن. إضافة إلى ما تركه تضرر قطاع التعليم من أثار على وضع الأسر ككل، فالمدراس الحكومية لم تعد تقدم خدمات تعليم مقبولة، وتكاليف المدارس الخاصة باهظة، لهذا تركت كثير من الفتيات المدارس وتسربن من التعليم، وهو ما أدى إلى تراجع كبير في مؤشرات التنمية وفي مستقبل النساء.

ولفتت واحدة ممن أجريت المقابلات معهن إلى أن النساء يعانين في الحصول على نصيبهن من الورث، وأن القضاء يماطل عادة في البت بالقضايا التي تخص النساء، ولا يوجد أي إجراءات رسمية للتخفيف من معاناتهن.

وبالرغم من وجود نساء في مواقع رسمية وفي مناصب قيادية عليا إلا أنهن لا يتمتعن بتأثير كبير على صناعة القرار، وهذا يشمل العاملات في الأجهزة الأمنية التي يشكل وجود النساء فيها بمثابة طفرة لم تحدث من قبل، وقد أشارت المقابلات إلى أن النساء لا يشاركن في وضع الخطط والبرامج ولا يشتركن في رسم السياسات، ويقتصر دورهن على تنفيذ تلك الخطط، علاوة على أنهن يمنعن من المشاركة السياسية الخارجية أو المشاركة في المفاوضات بسبب الأولويات الأمنية (الحرب والوضع الأمني الناشئ عنها)، لكن لابد من الإشارة إلى أن هذا الوضع لا يؤثر على المرأة فقط، لكن له تداعيات خاصة على وضع المرأة.

ومن الناحية العملية، تواجه المرأة أيضاً قيوداً بسبب السياسات التي تحد من مشاركتها في الأنشطة والفعاليات وورش العمل الهادفة إلى بناء قدرات المرأة أو التركيز على قضايا المرأة، ذلك لأن الأولوية هي لمواجهة "العدوان" (وهو مصطلح يطلق على تحالف الدول العربية الذي يقود الحرب على اليمن). علاوة على ذلك، فإن مشاركتهن في الفعاليات الخارجية تعرقلها القيود التي تفرضها السلطات الأمنية على مطار صنعاء وعدم وجود ممرات آمنة. وعلى الرغم أن وجود قرارات عليا بإلغاء بعض القيود المفروضة على المرأة (مثل منع المرأة من السفر إلا برفقة محرم)، إلا أن المقابلات تشير إلى أن تطبيق هذه القرارات يرجع إلى آراء واجتهادات القيادات الوسطى التي تفرض هذه القيود، وهم في كثير من الأحيان صارمون فيما يتعلق بالنساء ولديهم سلطة اتخاذ مثل هذه التدابير بغض النظر عن القرارات العليا.

حتى على الصعيد المجتمعي، هناك تراجع في الأعراف التي كانت سائدة في المجتمع اليمني والتي كانت توفر نوع من الحماية للنساء. ربما يرجع هذا إلى أن الظروف التي خلفتها الحرب أجربت النساء على التخلي عن أدوارهم الأسرية التقليدية والانخراط في مشاريع التمكين الاقتصادي التي تقدمها المنظمات والجهات الرسمية لأسر الشهداء، أو إلى أن المجتمع بدأ يفقد تدريجياً هذه الأعراض لأسباب عدة، داخلية وخارجية.

4.5 الجهات الفاعلة والعوامل الداعمة في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن

أبرزت المقابلات أهمية برنامج أسر الشهداء الذي يعمل على تمكين الأسرة المستهدفة وجعلها قادرة على الاعتماد على ذاتها. يعتبر هذا البرنامج أحد العوامل المهمة التي توفر للنساء نوع من الأمان المفقود جراء الحرب, خاصة وأن هذه الأسر قد فقدت معيليها على الأغلب. وقد ظهرت مجموعة من الحملات الاجتماعية ذات الطابع الابداعي التي تعمل على توفير سبل عيش كريم باعتماد نفس النهج السابق.

وبالرغم من التراجع في مستوى الحماية والأمان التي كانت توفرها الأعراف التقليدية للنساء, تشير المقابلات أيضاً إلى أن أثر هذه الأعراف لا يزال ملموساً في تحقيق التمييز الإيجابي لصالح النساء في مناطق النزاع, ولولاه لسقطت كثير من النساء ضحايا أثناء المواجهات المسلحة.

وقد ذكر المشاركون والمشاركات في المقابلات أن هناك توجه لتحسين حماية النساء من الانتهاكات في أماكن الاحتجاز أو السجون, وقد دعمت الجهات الأمنية ومكنت هذا التوجه, وباتت حريصة على متابعة قضايا الابتزاز التي تتعرض لها النساء والتي زادت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة, وقد اتخذت الجهات الأمنية مجموعة من الاجراءات الداعمة, ومنها إنشاء رقم للإبلاغ عن أي عمليات ابتزاز.

5.5 الفرص والتوصيات

هناك عدة فرص من الممكن أن تشكل قاعدة للعمل على خدمة إطار عمل المرأة والسلام والأمن يمكن لأنصار الله الاستفادة منها, ولعل أبرزها:

المشاريع الصغيرة

تعد تجربة المشاريع الصغيرة الخاصة بالنساء واحدة من الفرص الممكنة والتي ستمكن النساء من الاعتماد على أنفسهن وبالنتيجة زيادة ثقتهن بأنفسهن وقلة اعتمادهن على الآخرين في توفير احتياجاتهن, وهو ما زاد بشكل كبير خلال فترة الحرب.

تبني نهج الحوار

يمكن لتبني الحوار كنهج بين المجتمع المحلي والجهات الحكومية أن يلعب دور في التوعية بقضايا النساء وحقوقهن والاعتراف بأدوارهن في الصمود وبناء السلم المجتمعيين. كما يمكن للمنظمات الدولية وضع برامج تقييم ومتابعة لتنفيذ برامج النساء والسلام وتوفير الخبرات والتوجيه اللازم لتحقيق أهداف هذه البرامج.

وأشارت المقابلات إلى ضرورة تعزيز العلاقة مع باقي الأطراف السياسية لما من شأنه أن يحقق الشعور بالأمان. وهو شيء ظل مفقوداً طوال السنوات الماضية, حيث تسود أزمة ثقة بين مختلف الأطراف السياسية وقطيعة شبه تامة عن التواصل في المستويات المتعلقة بالنساء, بينما إعادة مد الجسور قد يمثل فرصة ليس فقط لتبديد المخاوف, ولكن أيضاً لتوسع دائرة النقاش حول ما تتعرض له النساء من تهميش واقصاء بغض النظر عن إنتمائاتهن السياسية.

تفعيل الدستور والقوانين

لا يزال الدستور اليمني قائماً ومعترفاً به, وهذا يمثل فرصة ثمينة يمكن العمل عليها للاستفادة من النصوص التي تدعم حقوق النساء, وللاستفادة من المنظومة القانونية والرؤية الوطنية لبناء الدولة, لكن لابد من إيجاد طريقة لتفعيل تلك النصوص على أرض الواقع.

من وجهة نظر من أجريت معهم/ن المقابلات, فإن الخطاب الديني لا يشكل عائقاً أمام حصول النساء على حقوقهن وهو منسجم مع القوانين النافذة, لكن الإشكالية تبرز في عدم التنفيذ وفي التأويل الذي يخضع للأعراف الاجتماعية والممارسات المتشددة حيال النساء.

البناء على المشاركة المجتمعية

أشارت جميع المقابلات إلى فرصة أخرى أكثر أهمية تتمثل في مشاركة النساء في عملية الصمود ودعم الجبهات والجهود المجتمعية, ومثل ما توفر هذه الأدوار استحقاق للرجال, من الممكن أن يبنى عليها استحقاق للنساء يمكنهن من الحصول على حقوقهن والمشاركة في صنع القرار. علماً أن وجود نساء في مواقع صنع القرار وفي الجهات الأمنية يعزز من هذه الفرصة, لكن هناك شرط مفقود ربما وهو أن يتحقق اتصال فعال بين هذا المثلث الفاعل الذي يتكون من صناع القرار والجهات الأمنية والمجتمع.

دور المنظمات الدولية

يعتقد معظم من أجريت معهم/ن المقابلات أن قيام المنظمات الدولية بتوجيه المزيد من الدعم والتوجيه لصالح المشاريع الصغيرة التي تمتلكها النساء من شأنه أن يعزز من دور النساء في المجتمع ويزيد من قدرتهن على الحصول على حقوقهن, والحد من الفقر والعوز اللذان تسببت بهما الحرب والحصار.

ذكرت المقابلات أسماء بعض المؤسسات والمنظمات العاملة في هذا المجال, غير أن دور المنظمات الدولية في الدفع بعملية تمكين النساء وتحقيق السلام والأمن يظل مرهوناً باتخاذ موقف حيادي من جميع أطراف النزاع. وقد اشترط أحد المشاركين في المقابلات أن يكون للمنظمات موقف واضح من "العدوان", وأهمية تفعيل قوانين الحماية الدولية للنساء بشكل ملموس, لأن السكوت عن الانتهاكات التي تتعرض لها النساء أفقد الثقة بالمجتمع الدولي وبقوانينه.

سلط بعض المشاركين/المشاركات في المقابلات الضوء على الفرصة التي يمثلها دور المجتمع الدولي في تمكين النساء من لعب أدوار أكبر في عملية السلام والأمن, بينما البعض يرفض الفكرة ويقولون أنه لا يجب التعويل على المنظمات الخارجية والمجتمع الدولي. ويشير هذا الموقف المتباين أن أي عمل في هذا الاتجاه يجب أن يأخذ في الاعتبار أن الحساسيات المفرطة تجاه عمل المنظمات الدولية هي في كثير من الأحيان نتيجة عدم مراعاة المنظمات نفسها لحساسيات المجتمعات التي تعمل فيها (أي احترام لغتها ومفاهيمها) وهذا ما يبرز ضرورة أن تقوم المنظمات تبني المفاهيم التي يقبلها المجتمع, وهذا يمكن أن يساعد في تعزيز عمليات المشاركة ودمج قضايا المرأة في عملهم.

تحدثت الفئة التي ترى وجود فرصة في التدخلات المركزة للمنظمات الدولية عن التدريب والتأهيل وتنفيذ البرامج التي تعرف بحقوق النساء وتمكينهن من المشاركة الفاعلة, إلى جانب دعم تعليم الفتيات وتقديم الدعم النفسي·والصحي والدعم السياسي للنساء والضغط لوضع قضاياهن على طاولة صانعي القرار وتعزيز المنظومة القانونية التي تحمي حقوق النساء لتصبح منظومة متكاملة تبدأ بالأولويات.

6. الخلاصة والتوصيات

كان الهدف من هذا البحث هو فتح قنوات اتصال تتعلق بحماية النساء والفتيات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في السياق اليمني. ويمكن النظر إلى هذه العملية على أنها فرصة لهذه الجهات الفاعلة لإبداء رأيها حول قضية المرأة والسلام والأمن، والمساهمة بدورها في حماية النساء والفتيات. وكما أوضحت إحدى الباحثات في المشروع:

> "سوف نتوصل إلى نتائج بناءً على ما وجدناه، وليس خلق النتائج بأنفسنا. ذلك أن التقرير يشارك وجهات نظر الحركات، وهذا أمر جيد جداً. بهذا، حصلوا على التقدير، ونحن نمنحهم صوتاً في هذه القضية. إن هذا هو بالفعل يمثل القيمة المضافة للدراسة".

يختتم هذا القسم الأخير التقرير من خلال تقديم خمسة نقاط رئيسية تتعلق بالتفاهمات والسياسات والممارسات الحالية لإطار المرأة والسلام والأمن بين الحركات السياسية الثلاث في اليمن، ويسلط الضوء على الفرص ذات الصلة.

I. تبدي الحركات السياسية استعدادها للمشاركة في قضايا المرأة والسلام والأمن

سمحت الحركات الثلاث المشاركة في هذا البحث: حزب الإصلاح والمجلس الانتقالي الجنوبي وأنصار الله، لأعضائها بالمشاركة في هذا البحث. أفادت إحدى الباحثات:

> "كنت أتخيل أن لا أحد سيجيب على أسئلة البحث، أو أنهم سيحاول تجنب الإجابة عليها، لكنني سعيدة برؤية أنهم كانوا شجاعات وشجعاناً للغاية، لقد كانوا شجعاناً بالفعل، وهذا يشجعنا على بذل المزيد وعدم الاستسلام للخوف والحرب".

على الرغم من أن نتائج البحث تشير إلى أن إلمام عضوات وأعضاء الحركات الثلاث بإطار عمل المرأة والسلام والأمن لايزال محدوداً، إلا أنه من السهل تصنيف الممارسات التي تقوم بها النساء في هذه الحركات على أرض الواقع على أنها تتماشى مع إطار المرأة والسلام والأمن. علاوة على ذلك، أظهر البحث ما ما تفعله النساء يتقاطع مع الركائز الأربع لإطار عمل المرأة والسلام والأمن ويشملها، وهي: المشاركة، والحماية، والوقاية، والإغاثة والتعافي. بمعنى أن ممارساتهن تتوافق مع نهج الأمن الإنساني، الذي يعطي الأولوية للناس وتفاعلاتهم الاجتماعية والاقتصادية بهدف حمايتهم من التهديدات الأمنية التقليدية، مثل العمليات العسكرية أو انتهاكات حقوق الإنسان، والتهديدات غير التقليدية، مثل الفقر والأمراض وتدني مستويات التعليم.

II. تشارك النساء في الحركات الثلاث في مجالات السلام والأمن والعمل الإنساني

كشف البحث عن مشاركة فاعلة للنساء من الحركات الثلاث في العمليات السياسية والاقتصادية والأمنية على أرض الواقع وبشكل غير مسبوق فاق مشاركاتهن في فترة ما قبل الحرب. إذ لا زالت النساء يحتفظن بتمثيل سياسي في جميع هياكل الحركات الثلاث وإن كان ذلك بنسبة منخفضة. كما يشاركن بنشاط في العملية الدبلوماسية السياسية وفي محادثات السلام، سواء من خلال حركاتهن أو من خلال المشاركة في أنشطة المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية. وقد أشار البحث إلى أن المشاركة الفعالة للنساء في إجراء الحوارات وصياغة المقترحات الإصلاحية المتعلقة بالحوكمة والهياكل التنظيمية للحركات وأنظمتها الداخلية، بما يستجيب للنوع الاجتماعي ويعزز مشاركة النساء وتمكينهن، سيكون خطوة مهمة للأمام.

إضافةً إلى ذلك, تشارك النساء في الحركات الثلاث بشكل فعال في العمليات الأمنية وأنشطة الحماية, بما يشمل قيادة اللجان المجتمعية, والضغط لتيسير إطلاق سراح أسرى الحرب والمختطفين, ودعم أسر الشهداء والجرحى والنازحين, وتقديم الدعم اللوجستي لجبهات القتال, والدفاع عن حقوق النساء والفتيات كالحق في حرية التنقل والتعليم والتمكين الاقتصادي. وكما لخصت إحدى الباحثات هذه المشاركات البارزة فقالت:

> "كانت النساء في جميع الحركات واضحات بشأن دورهن في بناء السلام والقضايا الإنسانية وما إلى ذلك. وهذا يدل على أن جميع الحركات متفقة على دور النساء في هذا الجوانب".

تبين أن نساء الحركات يشاركن بشكل خاص في تناول قضايا مجتمعات النزوح والعمل على الأنشطة الإنسانية المختلفة وأنشطة كسب العيش والصمود المجتمعي, بالإضافة إلى دفاعهن عن الحق في الحماية من العنف ضد النساء والفتيات. كما أنهن منفتحات على أنشطة المجتمع المدني المحلية والدولية المتعلقة ببناء السلام والتدخلات الإنسانية, والأهم من ذلك أنهن أظهرن انفتاحاً نحو المشاركة في الأنشطة مع النساء من الحركات السياسية الأخرى, إذا لزم الأمر, من أجل السلام.

III. هناك حاجة لتعزيز المشاركة السياسية للنساء وحماية المرأة في جميع الحركات

على الرغم من أن النساء يلعبن دوراً واضحاً في العملية السياسية, وجد البحث أن أدوار النساء تحتاج إلى المزيد من الاعتراف والدعم داخل الحركات, بالإضافة إلى مناقشة ما يواجهن من معوقات وتذليلها من أجل إطلاق إمكانياتهن الكاملة. وتم التأكيد على أن القواعد والقوانين الحالية للحركات ليست سيئة بالضرورة, لكن يمكن تحسينها, حيث أوضحت إحدى الباحثات:

> "إن القوانين والقواعد لا تعيق النساء, لكن لا يتم تنفيذها. ومع ذلك, لم تكن النساء جزءاً من وضع اللوائح والأنظمة, لأنه في ذلك الوقت من تأسيس الحركات لم تكن النساء يشاركن كما هو الحال اليوم".

لقد توصل البحث إلى أن الأنظمة واللوائح الخاصة بالحركات الثلاث: الإصلاح والانتقالي وأنصار الله, وبقية الحركات اليمنية أيضاً, بما في ذلك الأحزاب السياسية والهياكل الأمنية والعسكرية, تخلو من مفهوم الحماية للنساء والفتيات, خاصة في أوقات النزاع المسلح, وأن هذا المفهوم نادراً ما يشار إليه في الدستور أو مخرجات مؤتمر الحوار الوطني أو التشريعات الأخرى. وقد خلقت هذه الفجوة تصوراً لدى القادة وصناع القرار بأن مشاركة النساء في السياسة أثناء النزاعات المسلحة لا يمكن اعتبارها آمنة, بسبب خوفهم على سلامة النساء. قد يكون غياب آليات الحماية الفعلية في الحركات الثلاث سبباً إضافياً لتأجيل مشاركة النساء في الحياة السياسية إلى ما بعد الحرب, أو إلى حين بناء دولة الجنوب, من وجهة نظر المجلس الانتقالي وأهدافه.

وعليه, أكدت مخرجات البحث على العلاقة المهمة بين مشاركة النساء وحمايتهن: حيث يؤدي الافتقار إلى آليات الحماية الملموسة إلى تقويض المشاركة السياسية للنساء. ومع ذلك, فإن العكس صحيح أيضًا: بمعنى أن غياب مشاركة النساء يساهم في استمرار فشل مساعي الحماية, حيث أن قضايا حماية النساء والفتيات لا تحظى بالحيز الكافي على أجندات الحركات الثلاث, وعليه تبرز الحاجة إلى وجود آليات مشاركة آمنة للنساء في الحركات السياسية.

٧١. أشار كل من الأعضاء الرجال والنساء إلى ضرورة بناء القدرات وعقد الحوارات الداخلية

خلص البحث إلى وجود حاجة لمجموعة من التدريبات, خاصة للنساء والفتيات, لإعطائهن الفرصة لتطوير مهاراتهن ليستطعن المشاركة بشكل فاعل في اتخاذ القرار. سيساهم التدريب بتزويد النساء والرجال في الحركات السياسية بالأدوات اللازمة ليكونوا قادرين بشكل أفضل على دعم وتطوير الجهود الرامية إلى حماية ومشاركة النساء والفتيات, لا سيما من خلال تعزيز التعليم, ومن خلال عمليات إعادة هيكلة الحركات وإنشاء السياسات والأدوات الداعمة الأخرى.

تبرز الحاجة إلى الحوار حول حماية النساء ومشاركتهن ليس داخل الحركات فقط, بل يجب أن يصل إلى المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الخارجية (لا سيما المجتمع المدني والمنظمات الدولية والحركات السياسية الأخرى). وهذا الطلب عبر عنه المشاركون والمشاركات الممثلون للحركات الثلاث.

٧. كل من الأعضاء الرجال والنساء إلى ضرورة بناء القدرات وعقد الحوارات الداخلية

توصل البحث إلى أن الجهود المتعلقة بتعزيز مشاركة وحماية النساء والفتيات اليمنيات لا يمكن أن تكون فعالة إن لم تكن محلية وإن لم يتبناها الرجال والنساء من أعضاء الحركات.

لقد قامت النساء في الحركات الثلاث بإنتاج تجربة محلية لإطار عمل المرأة والسلام والأمن اقتربت من جوهره الذي يركز على مفهوم أمن الإنسان. وتستحق هذه التجربة المحلية الاهتمام والتطوير من أجل تمكين النساء من لعب دور قيادي في المشاركة السياسية والحماية, وهو ما سيعكس الاهتمام السياسي بمنع النزاعات على مستوى الحركات والمجتمع ومؤسسات الدولة.

يوصي البحث بإعداد برامج وتدخلات ملموسة وعملية مع الحركات, يمكن أن تنطوي على ما يلي:

- إقامة حوارات داخلية لمناقشة قضايا النساء بين حركات النساء وقيادات الحركات السياسية.
- دمج رؤى النساء وإطار عمل المرأة والسلام والأمن في عملية التطوير التنظيمي وتطوير الحوكمة داخل الحركات.
- الاهتمام بأنشطة التدريب وتنمية القدرات لأعضاء الحركات من النساء والرجال.
- تعزيز مشاركة المرأة بدعم من أنشطة منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية.
- تقديم الدعم السياسي والبرنامجي واللوجستي والمالي للأنشطة النسائية في الحركات.
- توفير الدعم على جميع المستويات لمشاريع التمكين الاقتصادي وصمود المجتمع والتعليم والحماية والدعم النفسي للنساء والفتيات.

أخيراً, فإن إيجاد حلول محلية وداخلية يعتبر أمراً مهماً, إلا أنه لا يجب أن نهمل أن النساء يحتجن إلى تعزيز مهاراتهن وثقتهن حتى يتمكن من المساهمة بشكل أفضل, ولابد من الاعتراف بمساهماتهن ودعمها رسمياً من قبل الحركات السياسية والجهات الفاعلة الخارجية.

7. المراجع

Al-Zwaini, L. (2012). The Rule of Law in Yemen: Prospects and challenges. The Hague Institute for the Internationalization of Law. Available at: http://www.hiil.org/data/sitemanagement/media/QuickScan_Yemen_191212_DEF.pdf

Manea, E. (2021). Gender in Post-War Power-Sharing, Governance Arrangements, and Restoration of State Institutions: Background Paper for OSESGY's Gender Unit. OSESGY. June 2021.

MoSAL, UNDP, 2023, National Action Plan for the Implementation of the Women, Peace and Security Agenda – Yemen NAP, Yemen NAP Second Year Operational Framework (January–December 2023).

OECD. (2015). SIGI 2014 Synthesis Report. Available at: http://www.oecd.org/dev/development-gender/BrochureSIGI2015-web.pdf.

PeaceWomen 2020. National-Level Implementation. Women‹s International League of Peace and Freedom, United Nations Office. Available at https://www.peacewomen.org/member-states.

Shakir, W. (2015). Women and Peacemaking in Yemen: Mapping the Realities. Crisis Management Initiative (CMI). September 2015. Available at: https://cmi.fi/wp-content/uploads/2016/04/Women_and_Peacemaking_in_Yemen_EN.pdf

The crisis in Yemen a crisis for women and girls, Reliefweb, 31.03.2023. Available at: https://reliefweb.int/report/yemen/crisis-yemen-crisis-women-and-girls.

The Republic of Yemen, The Comprehensive National Dialogue Document, The Comprehensive National Dialogue Conference, Sana‹a, 2013–2014.

UN Women. (2021). WOMEN, PEACE AND SECURITY IN THE ARAB REGION. Policy Brief. Available at: https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/2021/07/WPS-Policy%20Paper-EN.pdf

World Economic Forum, The Global Gender Gap Index, 2014.

Fight for Humanity

منظمة الكفاح من أجل الإنسانية
150 روت دي فيرني
1211 جنيف 2، سويسرا
سويسري
info@fightforhumanity.org
www.fightforhumanity.org
X: @FfH_Geneva
Facebook: FFH.Geneva

Berghof Foundation

مؤسسة بيرغهوف
شارع الزيزفون 34
10969 برلين
ألمانيا
info@berghof-foundation.org
www.berghof-foundation.org
X: @BerghofFnd
Facebook: BerghofFoundation